مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

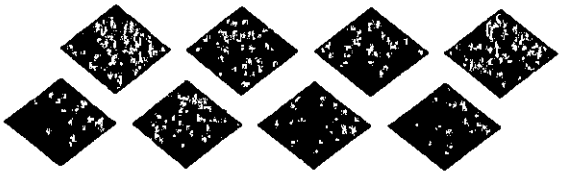

العوامل بين التأثير المغاير وعدم التأثير وموقف النحاة منها

د . جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات المساعد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا

العوامل بين التأثير المغاير وعدم التأثير وموقف النحاة منها

د . جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات المساعد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا

المقدمة

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، على جزيل عطائه وكريم إحسانه وسوابغ نعمائه، الحمد لله الذي خلقَ من العدم، وعلَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا " محمد " – صلى الله عليه وآله وسلم– وعلى جميع الأنبياء والرسل إلى يوم الدين.

وبعد :

فهذا بحث بعنوان " العوامل بين التأثير المغاير وعدم التأثير وموقف النحاة منها فمن المعروف أن الكلمة في داخل التركيب هي المسئولة عن اجتلاب الأثر الإعرابي الظاهر أو المقدر لكلماتٍ مجاورة لها في التركيب، إذ إن علاقة الكلمات فيما بينها في التراكيب الجملية، هي علاقة عوامل ومعمولات ، أي : مؤثرات ومتأثرات.

وقد جعل النحويون للعامل النحوي آثاراً إعرابية خاصة يلتزم باجتلابها إلى المعمول، إلا أن هذا الالتزام بالأثر الخاص لم يطرد في جميع التراكيب اللغوية، إذ خرج عن هذا الالتزام كثيرٌ من الأساليب جاءت فيها العوامل بآثار مغايرة لآثارها الموضوعة لها ، أو بدت – أحياناً – كأنها فقدت تأثيرها في المعمولات ممَّا حولها – في الظاهر – إلى أدوات مهملة فاقدة التأثير في معمولاتها ، وقد دفع هذا النحويين إلى استحداث تخريجاتٍ أخرى متنوعة وظيفتها الحفاظ على الآثار الأصلية والمعهودة للعوامل ، في محاولة للمحافظة على قواعد اللغة وحمايتها من خطر التصدع والانهيار، وقد ابتكر النحويون – نتيجة لإصرارهم على إبقاء العامل في حيز تأثيره المعهود، وعدم خروجه عن نطاق ذلك التأثير – تخريجاتٍ متعددة اتسمت – أحياناً – بالابتعاد عن واقع اللغة، والجنوح إلى التعليل؛ مما أدى إلى اتساع هُوة الخلاف نتيجةً لتباين تلك التخريجات ، مما أدى إلى ظهور أصوات تنادي بإلغاء ما يعرف بـ " العامل النحوي ".

ولعل هذا يوضح أن لدراسة هذا الموضوع أهمية علمية كبيرة ؛ مما دفعني للكتابة فيه مدفوعاً في ذلك بالأسباب الآتية :

أولاً – أن هذا الموضوع يبرز جوانب التفكير النحوي عند النحاة في كيفية التعامل مع الأساليب المخالفة للقواعد المعهودة .

ثانياً – أن هذا الموضوع أدى إلى زيادة هوة الخلاف بين النحويين ؛ نتيجة اختلاف طرقهم في كيفية إخضاع الأساليب الخارجة لقواعد اللغة المتعارف عليها

ثالثاً – صلة هذا الموضوع بأصول النحو العربي حيث اتسمت تخريجاتهم بالابتعاد عن الواقع اللغوي، والجنوح إلى الطابع التعليلي .

رابعاً – صلة هذا الموضوع بالمصطلحات النحوية إذ أسفرت تخريجاتهم للأساليب المخالفة عن ظهور جملة من المصطلحات النحوية مثل التوهم، والحمل على المعنى، والحمل على اللفظ، والحمل على الجوار.

خامساً – صلة هذا الموضوع بالقراءات القرآنية ، ويبدو هذا من كثرة القراءات التي حملت آثاراً مخالفة لقواعد اللغة – في نظر النحويين – بعد أن أخضعوا القراءات القرآنية لقواعدهم .

سادساً – صلة هذا الموضوع باللهجات العربية ؛ حيث اتسمت بعض تخريجات النحاة للأساليب المخالفة بعزوها إلى لهجات العرب .

لكل هذه الأسباب وغيرها كان لدراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة .

أما عن خطة البحث فقد اقتضت طبيعته أن يجيء في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين وخاتمة ، وفهارس .

أمَّا المقدمة فقد أشرت فيها إلى قيمة هذا الموضوع ، وخطة السير فيه ، وطريقة تناوله.

وأما التمهيد فقد تناولت فيه العامل من ناحية التعريف ، والتقسيم .

وأما الفصل الأول فجاء بعنوان " العوامل الفعلية بين التأثير المغاير وعدم التأثير

وقسمته مبحثين :

أما المبحث الأول فجاء بعنوان " العوامل الفعلية التامة "

والمبحث الثاني جاء بعنوان " العوامل الفعلية الناقصة ".

وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان " الأدوات بين التأثير المغاير وعدم التأثير

وقسمته مبحثين :

أما المبحث الأول فجاء بعنوان " الأدوات المختصة بالأسماء " .

وأما المبحث الثاني فجاء بعنوان " الأدوات المختصة بالأفعال " .

وأما الخاتمة فقد أشرت فيها إلى أهم النتائج التي خرجت بها من تلك الدراسة .

وأما الفهارس فقد قمت بإعداد فهرس للمصادر والمراجع ، وآخر لمحتويات البحث .

أما عن طريقتي في تناول هذا الموضوع فقد ارتكزت على الأمور الآتية :

أولاً – بدأت بالعوامل الفعلية قبل العوامل الحرفية ؛ لأن الفعل أصل العوامل .

ثانياً – أشرت إلى الأثر المشهور المصطلح عليه لكل أداة فعلية كانت أم حرفية ، قبل النص على الأثر المغاير أو عدم التأثير.

ثالثاً – ذكرت الأساليب التي تحمل آثاراً مغايرة للعوامل ، سواء كانت تلك الآثار تحملها قراءات قرآنية أو أحاديث نبوية أو كلام العرب.

رابعاً – أشرت إلى موقف النحاة من تلك الأساليب ، والطرق التي استخدموها في معالجة تلك الأساليب التي حملت آثاراً مغايرة.

خامساً – وازنتُ بين آراء النحاة – في الأعم الأغلب – واخترت الراجح منها .

سادساً – حاولت – قدر الإمكان – أن يكون ترتيب الموضوعات التي اشتمل عليها البحث حسب ترتيب ابن مالك .

سابعاً – أشرت في بعض المواضع إلى موقف النحاة المحدثين والمعاصرين من تلك الآثار المغايرة – إن كان لهم موقف – ، والاستنتاجات والقواعد التي ذهبوا إليها .

ثامناً – أشرت إلى بعض الأدوات التي انتقلت من عدم التأثير إلى التأثير ؛ لصلة ذلك بموضوع البحث.

والله – تعالى– أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

تمهيد

العامل وأقسامه

العامل هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية .

أو : هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[1]

وللعامل أقسام كثيرة منها:

(١) العامل اللفظي

وهو ما كان ملفوظاً في الكلام ، وذلك نحو : حروف الجر ، والجزم ، والأفعال بكل أنواعها وأقسامها ، و" إنَّ" وأخواتها .

وينقسم العامل اللفظي إلى زائد ، وغير زائد ، فأما الزائد فمثل الحروف الجارة في نحو : بحسبك درهم .

وكذلك الشبيه بالزائد مثل : رُبَّ ، ولعلَّ الجارة.

وأما غير الزائدة فبقية العوامل من أفعال أو أسماء أو حروف[2]

(٢) العامل المعنوي

وهو ما لم يكن ملفوظاً في الكلام ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب[3]

وذلك كالابتداء الذي نسب إليه رفع المبتدأ ، والتجرد الذي نسب إليه رفع الفعل المضارع[4]

هذا ، وفكرة العامل من أهم الأسس التي يقوم عليها النحو العربي ، وقد لاقت هذه الفكرة أو النظرية قبولاً من أكثر النحويين ، ورفضاً من بعضهم ، حيث استطاع النحويون بعد باستقراء اللغة تصنيف ظواهرها على أساس الاستعمال اللغوي، فظهرت لديهم نتيجة لذلك ظواهر لغوية مطردة الاستعمال يمكن القياس عليها، وأخرى قليلة لم

---

[1] – التعريفات للجرجاني ١٥٠ ، وينظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ٧٦

[2] – ينظر ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي ص١٦٠ . مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

[3] – التعريفات للجرجاني ١٥٠ ، وينظر المقتضب ٣ / ٦٨ ، ١١٣

[4] – ينظر همع الهوامع ٢ / ٢٤٢

يُجوِّزوا القياس عليها، فوصفوها تارة بالشذوذ أو الندرة، وتارة أخرى بالضرورة، ثم جعلوا المطرد منها أساساً للتقعيد النحوي، وكان هدفهم الحفاظ على ديمومة النطق بهذه المفردات، والتراكيب على كل المستويات اللغوية ابتداء من الصيغة الدلالية للمفردة اللغوية، مروراً بكل متعلقات التركيب، وانتهاء بالصيغ التركيبية التامة لبناء الجملة(*)

ويمكن القول بأن نسبة كبيرة من التراكيب اللغوية كانت ممكنة الخضوع في تطبيق فكرة العامل عليها، في الوقت الذي وُجدت فيه نسبة قليلة من التراكيب لا يمكن إخضاعها لهذه الفكرة في التطبيق لأسباب تتعلق بطبيعة اللغة نفسها ، وقد يكون من أهم هذه الأسباب مجيء العوامل بما يُخالف الأثر المعهود لها والذي اُعتمد عليه في التقعيد ، أو افتقادها للتأثير في معمولاتها ، لذلك كان لابد من اللجوء إلى أفكار أخرى تساعد على لَمِّ شتات القاعدة النحوية، واطرادها على معظم تراكيب الظاهرة اللغوية ؛ وهذا ما سيحاول البحث إظهاره.

---

* – ينظر، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي للدكتور خليل أحمد عمايرة ، ط الأولى ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

الفصل الأول

العوامل الفعلية بين التأثير المغاير وعدم التأثير

المبحث الأول

العوامل الفعلية التامة

الفعل – بأقسامه الثلاثة: الماضي ، والمضارع ، والأمر – من أهم العوامل اللفظية الداخلة على الأسماء، ويتعين لزوم عمله في الجملة العربية، فالفعل لابد له من فاعل، والفاعل اسم، ولابد من ظهور تأثيره في هذا الاسم. ومن المهم هنا أن يقال : إن تأثير الفعل لم يقتصر على الفاعل وحده – كما هو معروف – بل إن تأثيره يمتد ليشمل المفعولات بأنواعها، كما يشمل الحال والتمييز، ويتسع – أيضاً – هذا التأثير ليشمل توابع هذه المعمولات [٦]

ولمَّا كان الأصل في العمل للأفعال [٧]، واستناداً إلى قوة الفعل حُمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه في العمل، كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة واسم المفعول، واسم التفضيل، وأسماء الأفعال كما حُملت عليه الحروف في العمل ؛ لمشابهتها له، كـ (إن وأخواتها) فهذه تُحمل على الفعل في العمل مع تغيير في مواقع معمولاتها، لأنها أشبهته لفظا ومعنى من حيث بنيتها، وما تضمنته من معنى الأفعال [٨]

وقد اصطلح النحويون على التزام هذا العامل بآثار خاصة يتوجب ظهورها على كل نوع من أنواع هذه المعمولات.

فالأثر الذي يجلبه الفعل للفاعل هو الرفع ، كما أن الأثر الذي يجلبه للمفعول به هو النصب، ولا يمكن– على وفق هذا الحكم – اجتلاب الفعل لأثر مغاير لحركة الرفع في الفاعل ، أو النصب في المفعول .

ومعنى هذا أنه إذا ورد في اللغة فاعل منصوب أو مجرور ، ومفعول به مرفوع أو مجرور، فإن هذا يعد خرقاً للقاعدة النحوية، لذلك حاول النحويون معالجة الأثر المغاير للأصل بشتى الطرق التخريجية من أجل إعادة الفاعل إلى حقل المرفوعات ، وجر

---

[٦] – ينظر همع الهوامع ١/٧

[٧] – ينظر، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ /٨٣٣

[٨] – ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٧، وأسرار العربية ١٤٨

المفعول به إلى حقل المنصوبات[٩]

وبناء على ما سبق فقد جاء الفعل للفاعل أو للمفعول بآثار مغايرة منها :

أولاً – نصب الفاعل ورفع المفعول

رفْع المفعول ونصْب الفاعل من الآثار المغايرة التي يجلبها الفعل لهما ، وهو لون من ألوان القلب ، فيجيء هذا الأثر عند أمن اللبس ، قال ابن مالك : " وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألاَّ يُجهل المراد على الإتيان في جملة واحدة بفاعلٍ منصوب ، ومفعولٍ مرفوع"[١٠]

وقد استشهد النحاة بكثير من الشواهد ، والأمثلة على هذه الظاهرة ، كقولهم : " خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ" ، وسوَّغ القلب معرفة الفاعل بالبداهة ؛ لأن الثوب لا يخرق المسمار ، بل المسمار يخرق الثوب ، كما أن الزجاج لا يكسر الحجر ، بل الحجر هو كاسر الزجاج [١١]

وقد ورد هذا القلب في الشعر ، ومنه قول الشاعر[١٢]:

مثلُ القنافذ هدَّاجون قد بلغتْ نجرانُ أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

فرفع " نجران " ونصب " سوءات " ؛ لأنه أراد بلغت نجران سوءاتهم أو هجر، فقلب الإعراب ؛ لأن المعنى لا يشكل[١٣]

والمبرد يجعل الفعل للبلدين على السعة[١٤]

وقد قاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة : " فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ "[١٥] بنصب" آدام "ورفع"

---

٩ – ينظر، أسرار العربية ٧٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٥٧/١

١٠ – شرح التسهيل ٢ / ١٣٢ ، وينظر مغني اللبيب ١ / ٦٩٩

١١ – العوامل المائة للجرجاني ٢٨٤ ، وينظر هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١ / ٣٣٦

١٢ – البيت من البسيط للأخطل في ديوانه ١٧٨ ، برواية (على العيارات) مكان (مثل القنافذ) ، و(حدثت) مكان (أو بلغت) ، وينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ٣٩ ، والضرائر لابن عصفور ٢٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٢ ، وشرح الأشموني ١ / ١٧٦ ، وأوضح اللوامع ١ / ١٤٤

١٣ – ينظر، النكت١٥١/١

١٤ – ينظر الكامل ١ / ٣٢٢

١٥ – سورة البقرة : من الآية ٣٧

كلمات "[١٦]

ومن ذلك قول الراجز:

قد سالم الحياتُ منه القدما
الأفعوانَ والشُّجاعَ الشجعما[١٧]

فنصب " الأفعوان " وهو بدل من " الحيات " ، وهو مرفوع لفظاً ، منصوب معنى كما أن القدم منصوب لفظاً مرفوع معنى ؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان ،أي: أنّ معنى الفعل قد حصل من الفاعل والمفعول معاً أي من الحيات والقدم، فكلاهما قد شارك في حصول الفعل بينهما فالقدم مُسالمة للشجاع ، والشجاع مُسالمُ للقدم، وهذا تفسيرُ الخليل[١٨] وكذلك سيبويه إذ قال : "فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مُسالِمةُ كما أنها مُسالَمة فَحمل الكلام على أنها مشاركة"[١٩]

وقد أورد الفراء هذا البيت فيما رُدَّ إلى المعنى فقال: " فنصب الشجاع، والحيات قبل ذلك مرفوعة؛ لأن المعنى: قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات"[٢٠]

ووافقه على هذا الرأي الزجاجي ؛ إذ جعله من المفعول المحمول على المعنى ، فقال : " إن المسألة لا تكون إلا من اثنين ، وَمنْ سالم شيئاً فقد سالمه الآخر ؛ لأنه مثل المقاتلة، والمضاربة ، والمشاتمة ، فجعل الحيات فاعلاتٍ ، فرفعها بالمسالمة ، ثم نصب الأفعوان والشجاع، وذات القرنين فجعلها مفعولات ؛ لأنها مُسالَمة كما أنها مُسالِمة "[٢١]

وقيل : للبيت رواية أخرى بنصب " الحيات " و" القدما" مثنى حذفت نونه للضرورة ، وإلى هذا ذهب اللخمي الذي رجح رواية النصب ، فقال : " يُروى بنصب الحيات فتكون

---

[١٦] – القراءة لابن كثير . ينظر الحجة لأبن زنجلة ٩٤ ، والبحر المحيط ١ / ٢٦٧

[١٧] – الرجز نسب لكثيرين منهم مساور العبسي ، وأبو حيان الفقعسي ، والدبيري ، والعجاج ، وغيرهم من مواضعه : الكتاب ١ / ٢٨٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٨٣ ، والجمل للزجاجي ٣٢٥ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٩ ، والدرر ١ / ١٤٤

[١٨] – الجمل للخليل ١٣٢

[١٩] – الكتاب ١ / ٢٨٧

[٢٠] – معاني القرآن للفراء ٣ / ١٧

[٢١]) الجمل للزجاجي ٢٠٥ ، ٢٠٦

القدم فاعلة ، وأراد (القدمان) فحذفت النون ضرورة ، ومما يدل على أن القدمين قد حذفت نونه للضرورة قوله بعد ذلك :

هممْن في رِجلَيْه حتى هوَّما

ثم اغتدين واغتدى مُسلَّما

فقوله: " هممن في رجليه " دليل على أن " القدما " تثنية ، وقوله : " ثم اغتدين " دليل على أن بعضها قد سالم بعضها ، وقوله : " اغتدى " إخبار عن صاحب القدمين لا عن القدم ؛ لأنه إذا سلمت قدماه فهو مُسلَّم"[٢٢]

وقال ابنُ جني: "وأما ما ذهب إليه البغداديون من أنه يجوز حذف نون التثنية... قالوا: أراد القدمان فحذف النون ونصب الحيات وجعلوا الأفعوان وما بعده بدلاً منها... فهذه رواية، والصحيح عندنا هو ما رواه سيبويه برفع الحيات ونصب القدم ونصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر دلَّ عليه" سالم" لأنه قد علم أنها مُسالِمة كما أنها مُسالَمة فكأنه قال فيما بعد : وسالمت القدم الأفعوان والشجاع الشجعما"[٢٣]

وقد أشار ابن عصفور إلى رواية النصب في (الحياتِ) ونسبها إلى الكوفيين[٢٤] وعلى هذا يكون " القدمان" فاعلاً وحذف النون منها ضرورة [٢٥]

ومن اللافت أن الفرّاء أثبت الرفع في (الحياتُ) بقوله نصاً (والحيات قبل ذلك مرفوعة) إلا أن رواية الشاهد في كتابه جاءت بالنصب في (الحيات)

ويمكن تفسيرها بأمرين :

أحدهما – أن هذا خطأ ممن نسخ كتابه وليس منه؛ لأنه نصَّ على رواية الرفع بقوله المشار إليه سابقاً .

والآخر – أنه لم يشرْ إلى أن فيه رواية أخرى بالنصب، وعلى هذا يكون ما قصده هو الرفع فقط، وذهب إلى أن (الأفعوان والشجاع الشجعما) بدل من الحيات؛ لأن الأفعوان هو ذكر الأفاعي، والشجاع الشجعما ضربٌ منها، والنصب فيهما يكون على المعنى وهو كون الحيات هي أيضاً مُسالَمة.

---

٢٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٤

٢٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٣، وفي الخصائص ٢ / ٤٣٠ عزا ابن جني هذه الرواية للكوفيين .

٢٤ – ينظر ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ١٨٥

٢٥ – ينظر شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٩١

وهذا ما ذهب إليه الأشموني حيث قال: "نصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوعُ لفظاً؛ لأنَّ كل شيئين تسالما فهما فاعلان ومفعولان، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحياتُ منه القدمَ وسالمت القدمُ الأفعوان"[٢٦]

وهذا ما عناه الفرّاء بقوله: (فنصب الشجاع، والحياتُ قبل ذلك مرفوعة) فأشار بذلك إلى معنى البدل، وأرجع ذلك إلى سببين :

الأول: هو الحمل على المعنى كما قال النحاة.

والآخر: ضرورة القافية التي دعت الشاعر إلى أن يأتي بالاسم منصوباً وإن كان معطوفاً على ما أصله الرفع.

ثانياً – نصب الفاعل والمفعول معاً

ورد الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً مما عُدَّ أثراً مغايراً للفعل ، وأيضاً فقد ورد نصب الفاعل والمفعول معاً ، والأثر المغاير هنا متعلق بالفاعل ؛ لأن حقه الرفع ، ومن ذلك ما رواه بعض النحاة في البيت السابق بالنصب في الفاعل والمفعول واستشهدوا به على نصبهما معاً في إحدى اللهجات[٢٧]

ثالثاً – رفع الفاعل والمفعول

كما ورد نصب الفاعل والمفعول معاً فقد ورد رفعهما ، والأثر المغاير في المفعول ؛ لأنه جاء مرفوعاً مع أن حقه النصب ، ومنه قول الشاعر :

إنَّ مَنْ صادَ عقعقاً لمشومُ كيفَ مَنْ صادَ عقعقانِ ويومُ[٢٨]

فإن " عقعقان " مفعول " صاد " مع أنه مرفوع بألف التثنية ، و" يوم " معطوف على المفعول به ، وهو مرفوع بالضمة ؛ وذلك لأمن اللبس ، فهما معروفان أنهما مصيدان.

وجعل الدماميني هذا البيت على لغة قصر المثنى ، و" يوم " مبتدأ حذف خبره ، أي : ومعهما يوم ، وعلى هذا التخريج لا أثر مغاير في البيت[٢٩]

---

[٢٦] – شرح الأشموني ٢ / ٣٩٩ ، وينظر الأشباه والنظائر ٦ / ١٢٢

[٢٧] – ينظر العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٧٣

[٢٨] – البيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله . من مواضعه : المغني ٢ / ٦٩٩ ، والهمع ٣ / ٨ ، والدرر ١ / ١٤٤

[٢٩] – ينظر حاشية الدماميني على مغني اللبيب ٢٨٥ ، وحاشية الأمير على المغني ٢ / ٢٦٢

رابعاً – جر الفاعل

ورد الفاعل مجروراً في بعض الشواهد خارجاً عن حدود القاعدة المعهودة، نحو قول الشاعر[٣٠]:

في جفانٍ تعتري نادينا وسديفٍ حينَ هاج الصنبرِ

إذ جاء الفعل (هاج) جاراً لفاعله (الصنبر).

وقد خرَّجه ابن جني على أن (الصنبر) أضيف إلى الظرف (حين)– قال ابن جني موضحاً هذا التخريج – : " فإن قلت: فإنَّ الإضافة في قوله (حين هاج الصنبر) إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف إليه؟

قيل: الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصور فيه معنى الجر" [٣١]

وقد رأى ابن جني أن هذا التخريج أقرب مأخذا من أن يقال في البيت حرفت القافية للضرورة[٣٢]

وهناك أحوال أخرى يرد فيها الفاعل مجروراً بحرف جر منها[٣٣] :

(١) أن يأتي مجروراً بـ " من " الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه نحو : ما جاءني من أحد، ففي واقع هذا التركيب لا أثر للفعل في رفع الفاعل لوجود الجار، لذا قرروا أن "أحد" فاعل، وإن كان مجرورا بـ " منْ "[٣٤]

(٢) ومنها أن يأتي الفاعل مجروراً باللام الزائدة ، نحو قوله تعالى : " هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ "[٣٥]

---

٣٠ – البيت لطرفة ، وهو من الطويل . من مواضعه : الديوان ٦٠ ، والخصائص ١ / ٢٨٢ ، ٢ / ٢٥٦ ، واللسان (صنبر) .

٣١ – الخصائص ١/٢٨٣

٣٢ – المصدر السابق ١ / ٢٨٣

٣٣ – يجر الفاعل بالمضاف ، ويكون مصدراً نحو قوله تعالى : " ولولا دفع الله الناس بعضهم" (سورة الحج ٣٨) ، ويكون اسم مصدر كقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : " من قبلة الرجل امرأته الوضوءُ " ينظر الحديث في شرح موطأ الإمام مالك للزرقاني . كتاب الطهارة ١ / ١٣٠

٣٤ – ينظر، الأصول ١/٨٨

٣٥ – سورة المؤمنون : من الآية ٣٦

(٣) ومنها الجر بالباء الزائدة ، والجر بالباء على ثلاثة أضرب :

(أ) واجب ، ويتحقق في " أفعلْ " الذي على صورة فعل الأمر في باب التعجب " أفعلْ به " ، نحو قولهم: أكرم بزيد ، و" زيد" فاعله، لأن " زيداً " هو الذي كرم، وإنما لزمت الباء ههنا لمعنى التعجب[٣٦]

وهذا على رأي البصريين الذين يعدون صيغة التعجب – هنا – فعلاً ماضياً جاء على صيغة الأمر لإنشاء التعجب ، فتكون الباء زائدة في الفاعل .

في حين ذهب الفراء والزمخشري إلى أن (الباء) في (أفعل به) زائدة، لكنها جاءت مع المفعول به لا مع الفاعل[٣٧]

وعلى هذا الرأي الفاعل ضمير مستتر وجوباً في الفعل ، ولا أثر لجر الفاعل على هذا التقدير .

(ب) كثير غالب

وهو في فاعل " كفى " غير المتعدي كقوله تعالى: ﴿ وكفى بالله شهيدا﴾[٣٨]، و ﴿وكفى بالله حسيبا﴾[٣٩]

ورأى الخليل أن أصل الصيغة إنما هي كفى الله، ولكن لمَّا دخلت الباء عملت [٤٠]

وهذا يعني أن الباء حرف جر زائد، ولفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل "كفى"[٤١]

والذي أدى بالنحويين إلى القول بزيادة حرف الجر في هذه التراكيب، هو انتفاء أثر الفعل في الفاعل من جهة، ومجيء الفعلْ بلا فاعل من جهة أخرى؛ لأنهم قرروا – مسبقاً– أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل[٤٢]

---

[٣٦] – ينظر، الأصول ١١٨/١

[٣٧] – ينظر، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٧

[٣٨] – سورة الإسراء: من الآية ٩٦

[٣٩] – سورة النساء: من الآية ٦

[٤٠] – ينظر ، الكتاب ٩٢/١

[٤١] – ينظر ، الخصائص١٠٨/٣

[٤٢] – ينظر، المقتضب ٦٨/٣، ١١٣، والأصول لابن السراج ١١٨/١

(جـ) شاذ

وهو فيما عدا أفعل التعجب ، وفاعل " كفى "

ومنه قول الشاعر[٤٣]:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمي بما لاقتْ لبونُ بني زياد

والشاهد فيه دخول الباء على (ما) الموصولة للضرورة ؛ لأنها فاعل (يأتي)[٤٤]

وقد ذكر المبرد رأياً يردُّ فيه على من ذهب إلى زيادة " منْ " التي تأتي جارة للفاعل أو المفعول، فقال: " وأما قولهم: إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا؛ وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة. فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل. فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلا، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا وذلك، لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه"[٤٥]

ويبدو من هذا النص أن المبرد غير مؤمن بطرح النحويين الخاص بزيادة حرف الجر عند دخوله على الفاعل والمفعول به، ويُلاحظ أن المبرد ينظر إلى ما يؤديه الحرف من معنى في التركيب ينتفي معه إطلاق حكم الزيادة عليه.

والحقيقة أن تصرف النحويين في معالجة مجيء الفاعل مجروراً في بعض التراكيب، وذهابهم إلى زيادة حرف الجر يُعدُّ من التخريجات الذكية في معالجة مثل هذه التراكيب، حفاظا على القاعدة من خطر التصدع، إذ إن الطريق يبدو مغلقا، ولا يوجد حل آخر غير ما ذهب إليه جمهور النحويين.

فلو حُملت صيغة "ما جاءني من أحد" على التقديم والتأخير، يكون التقدير : ما من أحد جاءني، فتصطدم الصيغة مرة أخرى بأصل من أصول التقعيد إذ يَردُ المبتدأ فيها مجروراً، فيتحتم علينا اللجوء مرة أخرى إلى الحكم بزيادة حرف الجر، فيكون الأمر عودة إلى ما تمَّ الفرار منه .

---

٤٣ – البيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي . من مواضعه : الكتاب ٣ / ٣١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦١ ، والنوادر لأبي زيد ٥٢٣ ، والخصائص ١ / ٣٣٣ ، والكشاف الزمخشري ٤ / ٢٦٤

٤٤ – ينظر، دراسة في حروف المعاني الزائدة لعباس السامرائي ص ٣٧

٤٥ – المقتضب ١/٤٥

وبالرغم من هذا التصرف الذكي من جانب النحاة القدماء في معالجة تلك الأساليب إلا أن أحد الباحثين المحدثين قد ذهب إلى انتقاد تقديرهم زيادة الباء ، ورأى أن تقدير زيادة الباء في الفاعل يُعدُّ إكراهاً على إعراب هذا الفاعل مجرورا لفظاً مرفوعاً محلاً، إكراماً لخاطر النحاة، الذين استكبروا أن يقولوا بأن الجار والمجرور حلاً محل الفاعل [٤٦]

ويمكن أن يرد على هذا النقد بأمرين :

أحدهما – أنه لم يكن بعيداً عن النحويين أن يجعلوا (الجار والمجرور) فاعلا، ولكنهم نظروا إلى نتائج هذا الحكم قبل الشروع في إصداره لذلك عدلوا عنه.

والآخر – أن المبرد الذي ذهب إلى عدم إصدار حكم الزيادة على حرف الجر الداخل على الفاعل، يبدو أنه جعل الجار والمجرور في موضع الفاعل في معالجته لهذه المسألة، إذ رأى في تركيب "ما جاءني من أحد إلا زيد"، أن (زيد) مرفوع على البدلية، ثم قال بعد أن فصَّل القول في هذا التركيب: " قلت: ما جاءني من أحد إلا زيد؛ لأن " مِنْ " وما بعدها في موضع رفع، ولولا ذلك لكان يخلو الفعل من فاعل"[٤٧]

فقوله: "من وما بعدها في موضع رفع" دليل على ذهابه إلى أن الجار والمجرور في محل رفع فاعل.

غير أنه من الإنصاف أن يقال : إنَّ المبرد في بدء حديثه عن هذه المسألة، قال :" من" زائدة، وإنما تزاد في النفي ولا تقع في الإيجاب"[٤٨]

وهذا النص يبدو مغايراً لنصه المتقدم.

وبناء على ما سبق فالآثار المغايرة في الفاعل والمفعول تبدو في :

رفعهما ، ونصبهما ، ورفع المفعول ونصب الفاعل ، وجر الفاعل . وإن كان جره قد يكون مطرداً في بعض المواضع التي سبقت الإشارة إليها ، علماً أن الأثر المعهود هو رفع الفاعل ونصب المفعول .

---

[٤٦] – ينظر، المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي لعفيف دمشقية ١٧٢،١٧٣

[٤٧] – المقتضب ٤/٤٢٠

[٤٨] – المصدر السابق ٤ / ٤٢٠

المبحث الثاني

العوامل الفعلية الناقصة

في المبحث السابق أشرت إلى الآثار المغايرة للفعل التام الذي يأتي فاعله منصوباً أو مجروراً ، ويأتي مفعوله مرفوعاً ، مما عُدَّ أثراً مغايراً للفعل التام الذي إشتهر برفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وقد أشرت إلى الطريقة الذكية التي لجأ إليها النحاة في معالجة تلك الأساليب المغايرة .

أما هذا المبحث فسوف أتناول فيه الأفعال الناقصة من ناحية العمل المشهور ، والأثر المغاير ، أو عدم التأثير.

والأفعال الناقصة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، وقد اختلف تأثيرها في معموليها باختلاف نوعها:

فـ " كان " وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، و" كاد " وأخواتها تحدث التأثير نفسه الذي تحدثه " كان " وأخواتها إلا أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرة بمضارع مقترن بـ " أن" المصدرية أو مجرد منها ، و" ظن " وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها[٤٩]

غير أن هذه الآثار التي اشتهرت بها هذه الأفعال لم تطرد في اللغة بشكل مطلق ؛ إذ وردت بعض الصيغ خارجة عن الأثر المشهور في الإعمال إلى أثر مغاير ، كما ورد بعضها فاقداً تأثيره – في الظاهر – فبدا كأنه مهمل .

وفيما يأتي عرض لتلك المظاهر في الأفعال الناقصة .

أولاً – كان وأخواتها

" كان " وأخواتها مجموعة من الأفعال تنسخ حكم المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها[٥٠]

---

٤٩ – ينظر أوضح المسالك ١ / ٦٣ ، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٠٠

٥٠ – ينظر الكتاب ١/ ٤٥

وهذه الأفعال منها ما يعمل بلا شرط نحو : كان، وظل ، وبات ، وأضحى، وأمسى، وصار وليس. ومنها ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهي : زال ، وبرح، وانفك ، وفتئ.

ومنها ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه " ما " المصدرية الظرفية ، وهو (دام)[٥١]

(١) كان

" كان " من الأفعال الناقصة، وهي أم بابها ، وهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر- كما سبق القول - ومع هذا فقد وردت رافعة لكليهما في قول الشاعر [٥٢]:

إذا مت كانَ الناسُ صنفانِ شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

فقد ورد معمولا (كان) في هذا البيت مرفوعين ، فبدا الأمر كأنها فقدت تأثيرها فيهما، ، أو أنها وردت مغايرة لأثرها المشهور في رفع اسمها ونصب خبرها بمجيئهما مرفوعين بعدها، فكان على النحويين إيجاد ما يبرر هذا الأثر المغاير الذي جلبته للخبر.

وقد جوز الجمهور رفع الخبر بعد " كان " على الإضمار فيها ، وجعل الجملة بعدها تفسيراً له وخبراً عنه[٥٣] ، وقدروا أصل التركيب: كان الشأن والحديث الناس صنفان[٥٤] ، وهذا التخريج أكده معظم النحاة :

فالخليل يروي قول الشاعر بالرفع ، فالبيت عنده :

إذا متُ كان الناس صنفان شامتُ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنت أصنعُ

ورأى أنّ من العرب من يرفع بـــ(كان) الاسم والخبر وتقدير البيت عنده: الأمر والقضية الناس صنفان[٥٥]

---

٥١ - ينظر، شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٣

٥٢ - قائله العجير السلولي ، وهو من الطويل . من مواضعه : الكتاب ١ / ٧١ ، والنوادر ١٥٦ ، والأزهية ١٩٠ ، والدرر ١ / ٢٢٣ ، ٢ / ٤١ ، والخزانة ٩ / ٧٢ ، ٧٣ ، وبلا نسبة في اللمع في العربية ١٢٢ ، والهمع ١ / ٦٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١١٧ .

٥٣ - ينظر، النكت ١ / ٢٠٨

٥٤ - ينظر، أسرار العربية ١٣٦

٥٥ - ينظر ، الجمل للخليل بن أحمد ١٤٥

وسيبويه روى البيت كرواية الخليل وقال : "هذا باب الإضمار في ليس ، وكان كالإضمار في إنّ"[٥٦] أي أن الشاعر أضمر في "كان " اسمها وهو ضمير الشأن والقصة، وهو في محل رفع اسمها ، وقوله (الناس صنفان) جملة اسمية من " مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها.

وكذلك رواه أبو جعفر النحاس [٥٧] ، والسيرافي[٥٨] وذهبا إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه.

وقال ابن جني: "وقد يضمر فيها – أي كان – اسمها وهو ضمير الشأن، والحديث فتقع الجمل بعدها أخباراً عنها"[٥٩]

ورواه بالرفع – أيضاً – والتقدير عنده: أي كان الشأن والحديث الناس صنفان.

وبناء على ما سبق فليس في " كان " أثر مغاير ؛ لأن اسمها مضمر فيها ، وخبرها الجملة الواقعة بعدها .

وقد يصح على رواية الرفع أن يُحمل البيت على لغة القصر ، وهي إلزام المثنى الألف في جميع أحواله ، وإعرابه إعراب المقصور ، وعلى هذه اللغة يكون " صنفان " خبر " كان " وهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وهذه اللغة ثابتة في الأسماء الستة ، والمثنى عن بعض القبائل العربية مثل الحارث بن كعب ، وقبائل أُخر منهم كنانة ، وبنو الجهيم ، وبطون من ربيعة[٦٠]

وخالف في ذلك الفرّاء، وأبو زيد الأنصاري ، وأبو الفرج الأصفهاني فقد رَوَوْهُ ثلاثتهم بالنصب.

أما رواية الفراء فهي :[٦١]

إذا مُتُّ كان الناس نصفين شامتُ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنت أفعلُ

قال الفرّاء: "ابتدأ الكلام بعد النصفين ففسّره... والنصبُ فيها جائز يردّهما إلى

---

٥٦ – الكتاب لسيبويه ١ / ٧١

٥٧ – ينظر، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ٤٣

٥٨ – ينظر، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ١٤٤

٥٩ – اللمع في العربية لابن جني ٩٩ ، ١٠٠ تحقيق حامد المؤمن ، وينظر شرح الأشموني ١ / ١١٧

٦٠ – ينظر ،توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١ / ٦٦

٦١ – معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٢

النصفين"[٦٢]

أي : على معنى البدل .

وأما رواية أبي زيد فهي :[٦٣]

إذا متُّ كان الناسُ نصفين شامتٌ ومثنٌ بصرٍ عن بعض ما كنت أصنعُ

وأمَّا رواية أبي الفرج فهي[٦٤] :

إذا متَّ كان الناسُ نصفين شامتٌ ومثنٍ بالذي قد كنت أُسدي وأصنع

فالروايات الثلاث – كما هو واضح – أقرب إلى القياس النحوي واللغوي إذ لا تقدير فيهن من ضمير أواسم بل جاريات على الأصل.

فـ " الناس" اسمُ كان مرفوع و"نصفين" خبرها منصوب، و"شامت" على ما قدره الفرّاء مرفوع بالابتداء ، والتقدير عنده: بعضُ شامت وبعضُ غيرُ شامت[٦٥]

فقد عنى الفرّاء بقوله: " مرفوع على الابتداء " أن ما بعد "نصفين" جملة اسمية من مبتدأ و خبر وعلى تقديره يكون قد حُذف المبتدأ فقدره بـ"بعض"

لأن الكوفيين يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان[٦٦]

أو يكون التقدير: منهما شامتٌ ومنهما غير شامتٍ ، فعلى هذا التقدير يكون الخبر هو المحذوف لأنه شبه جملة ، وشبه الجملة لا يقع مبتدأ.

ومثله قول الآخر[٦٧]:

أمنْ سميةَ دمعُ العين مذروفُ أم كان ذا منك قبل اليوم معروفُ

ففي البيت ورد معمولا " كان " مرفوعين مما دفع النحاة إلى إضمار اسمها ، والجملة الاسمية بعدها في محل نصب خبر لها.

---

٦٢ – المصدر السابق ١ / ١٩٢

٦٣ – النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ١٥٦

٦٤ – الأغاني لأبي فرج الأصفهاني ١٣ / ٥٨

٦٥ – معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٣

٦٦ – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١ / ٤٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٤

٦٧ – البيت لسحيم عبد بني الحسحاس ، وهو من البسيط

من مواضعه : ديوان سحيم ٦٢ ، والأزهية ١٩١ ، ولعنترة في ديوانه ٢٧٠ ، والأغاني ٨ / ٢٣٥ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١١٧ ، والبيت في معجم شواهد العربية ٥ / ٦٥

وقد نُقِل عن الكسائي أن " كان " في هذه المواضع ملغاة لا عمل لهـا ، ووافقـه ابـن الطراوة[٦٨]

ولم تُرضِ هذه المعالجة بعض المحدثين ، لأن التقدير في مثل هذه المواضـع أدى إلـى تعقيد القاعدة ؛ لأن المتقدمين قدروا ضميراً في (كان) بمثابة اسمها ثم عدوا الاسـمين مرفوعين على الابتداء والخبرية في محل نصب خبراً لـ " كـان " وفـي هـذا تعقيـد للقاعدة ، وكان من الأفضل للعربية – في نظر المحدثين – لوعدوا ذلك ظاهرة لهجية محدودة الاستعمال ، وما شاع في استعمال خبر " كان" أن يأتي منصوبا" [٦٩]

والحقيقة أن هذا الحل يبدو مقنعاً في معالجة الكثير من مسائل النحو، إلا أن النحويين كانوا على علمٍ بأنهم في مواجهة لغة متعددة اللهجات، ولكنهم استهدفوا إحاطة القاعـدة بالظاهرة اللغوية في مختلف لهجات اللغة، لذلك حاولوا تمهيد الطرق المؤديـة لتحقيـق هذا الهدف.

هذا ، ولم يكن تقدير ضمير الشأن هو الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها النحاة في معالجة تلك الأساليب ، لكن الملاحظ أن تخريجاتهم كانت مختلفة الأساليب معتمدة علـى طبيعـة التراكيب، إذ نجدهم في بعض الحالات التي لا يتفق معها تقدير ضمير الشأن لـ (كـان) يعمدون إلى وسائل أخرى في التخريج.

ومن ذلك ما ذهبوا إليه في قول الشاعر[٧٠]:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا، كانوا كرامِ

فقد جاء في البيت – ما ظاهره – أن اسم " كان " ضمير متصل ، وخبرها مجرور ، وهذا تأثير مختلف عن تأثير " كان " التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولذا لجأ النحاة إلى وسائل متعددة لتخريج البيت :

---

٦٨ – ينظر ،همع الهوامع ٢ / ٦٤ ، ٦٥

٦٩ – ينظر ، لهجة قبيلة أسد لعلي ناصر غالب ٢١٠

٧٠ – البيت للفرزدق ، وهو من الوافر

من مواضعه : الديوان ٢ / ٢٩٠ وبروايته : فكيف إذا رأيـت ديـار قـومي ، والكتـاب ٢ / ١٥٣ . والمقتضب ٤ / ١١٦ ، والأزهية ١٨٨ ، والتصريح ١ / ١٩٢ ، وشرح الأشـموني ١ / ١١٧ . وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٦ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٥٨ ، ومغنـي اللبيـب ١ / ٢٨٧ . والأشباه والنظائر ١ / ١٦٥

(أ) فمنهم من حكم على " كان " بالزيادة ، [٧١] والتقدير: وجيران لنا كرام كانوا.
و" كان " تزاد بين الأمور المتلازمة كالصفة والموصوف ، فـ " كرام " صفة لـ " جيران " المجرور[٧٢]

(ب) ومنهم من ذهب – كالمبرد وابن هشام – [٧٣] مذهبا آخر في تخريج البيت، وهو أن " كان " غير زائدة واسمها متصل بها ، وخبرها "لنا"، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا ، فيكون الكلام على التقديم والتأخير .

وعلى هذا التقدير " كان " عاملة ، وتأثيرها باق ، غاية ما هنالك أن " لنا " – وهو خبرها – تقدم على اسمها المتصل بها .

(جـ) ومنهم من ذهب – كابن الضائع– إلى القول بأن " كان " في البيت تامة ؛ لأن المعنى حينئذ : وجدوا فيما مضى ، وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذ حشواً لا معنى لها"[٧٤]

ومن الآثار المغايرة في " كان " أن النحاة يجوزون القلب في اسمها وخبرها ، فقد جوز الفراء القلب بجعل اسم " كان " خبراً لها ، فيأخذ اسمها محل خبرها في الإعراب والتأخير ، في حين يأخذ خبرها محل اسمها في الإعراب والتقديم أيضاً ومرجع ذلك عند الفراء اتضاح المعنى ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :[٧٥]

كانت فريضة ما تقول كما كانَ الزناءُ فريضةَ الرجمِ

قال الفراء : " والمعنى : كما كان الرجم فريضة الزناء . فيتهاون الشاعر بوضع الكلمة على ضمتها لاتضاح المعنى عند العرب "[٧٦]

---

[٧١] – ينظر، الكتاب ١٥٣/٢، والنكت ٥٢٣/١، وتحصيل عين الذهب ٢٩٠، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٧٤

[٧٢] – ينظر، أوضح المسالك ١ / ١٨٠ ، ١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٢ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٨٠ ، ١٨١

[٧٣] – ينظر، المقتضب ١١٧/٤، وأوضح المسالك ١٨٢/١

[٧٤] – الأشباه والنظائر ٤٩/١

[٧٥] – البيت للنابغة الجعدي ، وهو من الطويل

من مواضعه : الديوان ٣٥ ، واللسان (زنى " ، والبحر المحيط ٦ / ٣٣ ، ومجمع البيان للطبرسي ١ / ١٥٥ ، والأضداد للسجستاني ١٥٢

[٧٦] – معاني القرآن ١ / ٩٩

وقد ذكر ذلك الخليل قبل الفراء إذ يقول : " النصب الذي فاعله مفعوله ، ومفعوله فاعله ... والوجه كما كان الرجمُ عقوبة الزناء[٧٧]

وأكد ابن قتيبة ذلك إذ يقول : " وكما يقلبون الكلام ويقدمون ما سبيله أن يؤخر ويؤخرون ما سبيله أن يقدم فيقولون : كان الزناء فريضة الرجم ، أي : كان الرجم فريضة الزناء"[٧٨]

والبيت رواه الأنباري :

كانت فريضةَ ما تقول كما أنَّ الزناء فريضةُ الرجمِ

ولم يختلف محل الاستشهاد به عنده إلا أنه جعلَ " أنَّ " مكان " كان " ، وقدره : كما أنَّ الرجم فريضة الزناء[٧٩]

وقدَّره ابن عصفور : " كما كان فريضةُ الزنى الرجمَ "[٨٠]

فكأنه استأنس بشطر البيت الأول على عجزه ، فكما جعل الشاعر كلمة " فريضة " في شطر البيت خبراً لـ " كان " ، جعلها ابن عصفور في عجز البيت اسماً لها إلا أنه لم يؤنث فلم يلحق بـ " كان " تاء التأنيث اعتماداً على المعنى .

ونلحظ أن الاعتماد في هذا الشاهد وأمثاله على أمن اللبس، واتضاح المعنى عند العرب؛ لأنه معلوم لديهم أن حد الزنى هو الرجم.

(٢) ليس

" ليس " من أخوات " كان " ، وتعمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وقد وردت بأثر مغاير لعملها المشهور، إذ جاء معمولاها مرفوعين ، فبدا – في الظاهر – أنها لم تعمل فيهما شيئاً ، ومن ذلك قول الشاعر[٨١]:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداءِ مبذولُ

فالملاحظ أن " شفاء " و" مبذول " – وهما معمولا " ليس " – قد جاءا مرفوعين

---

٧٧ – الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ص ٧٩

٧٨ – تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٢٦

٧٩ – ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٧٣

٨٠ – شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٣٥

٨١ – البيت لهشام أخي ذي الرمة ، وهو من الطويل . من مواضعه : الكتاب ٧١/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٩/١، والنكت ٢٠٨/١، وتحصيل عين الذهب ٩٠، والحلل ١٦٣

وقد لجأ النحاة إلى التقدير – كما فعلوا مع كان – فأضمروا في " ليس " اسمها، وجعلوا الجملة بعدها خبراً لها في محل نصب[٨٢]

ولم يقتصر مجيء عدم التأثير في " ليس " على الشعر ، بل تعداه إلى النثر ، فقد ورد عن العرب قولهم[٨٣]: " ليس الطيب إلا المسك" .

ولأبي علي الفارسي في تخريج هذا التركيب ثلاثة آراء[٨٤]:

الأول– أن في (ليس) ضمير الشأن، وهو اسمها ، والجملة بعدها في محل نصب خبر لها .

وُردَّ بأنه لو كان الأمر كما زعم لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل: ليس إلا الطيب المسك[٨٥]

والثاني– أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن المسك بدل من اسمها، وقد تابعه في هذا الرأي تلميذه ابن جني[٨٦]

والثالث– كالتخريج الثاني، ولكنه جعل (إلا المسك) صفة للاسم، لأن تعريفه تعريف الجنس فهو نكرة في المعنى، أي: ليس طيب غير المسك طيبا.

في حين ذكر ابن هشام أن أبا نزار الملقب بملك النحاة ذهب إلى أن "الطيب " اسمها، و" المسك " مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: إلا المسك أفخره[٨٧]

والمدقق في هذه التخريجات يجدها جميعها لا تخلو من تقدير محذوف إما الاسم أو الخبر، وإذا كان لابد من الأخذ بأحدها ، فالأولى أن يقدر اسمها "ضمير الشأن" – ما دامت إحدى أخوات "كان" – كي يطرد تخريجٌ واحدٌ في مجيء "كان" أو إحدى أخواتها رافعات لكلا المعمولين، بدلا من تشعب التخريجات على المسألة الواحدة.

---

[٨٢] – ينظر، شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٦

[٨٣] – ينظر ، مغني اللبيب ١ / ٢٩٤

[٨٤] – ينظر ، المسائل الحلبيات ٢١٠ ، ٢١١

[٨٥] – ينظر ، المغني ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥

[٨٦] – ينظر، الحلل ١٦٣

[٨٧] – ينظر، مغني اللبيب١/٩٥ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٩ ، والمساعد ١ / ٢٦٤

ثانياً – كاد وأخواتها

" كاد " وأخواتها من الأفعال التي تؤثر في المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرة بمضارع مقترن بـــ " أن " أو مجرد منها – كما سبق القول في افتتاح هذا المبحث – .

وهذه الأفعال منها ما يكون للمقاربة ، وهو كاد، وكرب ، وأوشك .

ومنها ما يكون للرجاء ، وهو عسى ، وحرى ، واخلولق .

ومنها ما يكون للشروع ومنها أخذ ، وطفق ، وأنشأ ، وهلهل . وقد ورد ما يدل على تأثير مغاير لبعض أفعال هذا الباب ، وسوف آخذ " عسى " نموذجاً .

و" عسى " فعل ناقص من أخوات " كاد " وهي للرجاء كـــ " حرى " ، و" اخلولق – كما سبق القول – ويعمل عمل " كان " فيرفع الاسم وينصب الخبر إلا أن خبره يأتي جملة .

ومن الآثار المغايرة المتصلة بـــ " عسى " :

(١) اتصال ضمير النصب بها

حق " عسى " إذا اتصل بها ضمير ألا يكون إلا بصورة المرفوع نحو : عسيتُ ، وعسينا ، وعسين، هذا هو المشهور ، لكن من العرب مَنْ يأتي به على صورة المنصوب المتصل ، فيقال : عساني ، وعساك ، وعساه ، فيكون قد ورد بأثر مغاير للمعتاد ؛ إذ جاء متصلاً به ضمير النصب ، ومنه قول الراجز[٨٨]:

تقول بنتي قد أنَى أناكا
يا أبتي علَّك أو عساكا

ومثله قول الشاعر[٨٩]:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني: لعلي أو عساني

---

٨٨ – الرجـز لرؤبـة . مـن مواضـعه : ملحقـات ديوانـه: ١٨١، والكتـاب ٢/٤٧٥، ٤/٢٠٧، والنكت١/٦٦٦، وتحصيل عين الذهب ٣٧٥، والإنصاف ١/٢٢٢، ومغني اللبيب ١/١٥٣

٨٩ – البيت من الوافر ، وهو لعمران بن حطان . من مواضعه : شعر الخوارج ٢١، والكتـاب٢/٣٧٥، والمقتضب ٣ / ٧٢ ، والخصائص ٢ / ٩٦ ، والنكت١/٦٦٦، وتحصيل عين الذهب ٣٧٥

وقد أدى دخول " عسى " على ضمائر النصب إلى خلاف كبير بين النحويين ، فتعددت تخريجاتهم :

(أ) فخرج سيبويه دخول " عسى " على ضمائر النصب، على أنها حرف ناصب تشبيهاً بـ " لعلَّ " ؛ لأنها في معناها، والخبر مرفوع في التقدير وإن كان محذوفا[٩٠]

فكأن مذهب سيبويه إقرار المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد السابق مع عكس العمل ؛ إذ نصبت الاسم ، ورفعت الخبر ؛ حملاً على " لعلَّ "[٩١]

(ب) وذهب المبرد إلى أن " عسى " تبقى عاملة عمل " كان " ، واسمها مضمر فيها مرفوع ، والضمير المتصل خبر لها[٩٢]

ويلزم على رأي المبرد عكس الإسناد؛ إذ جعل المخبر عنه خبراً ، والخبر مخبراً عنه، ويلزم عليه جعل خبر " عسى " اسماً صريحاً[٩٣]

(جـ) وخرَّجه الأخفش على أن "عسى" باقية على عملها عمل "كان"، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع[٩٤]

وهذا مبني على رأي الأخفش القائم على مبدأ استعارة الضمائر ، واستخدامها في غير محلها ، كما فعل في الضمير المتصل الواقع بعد لولا[٩٥]

ويترتب على رأي الأخفش إقرار الأمرين : العمل ، والإسناد ، لكنه تجوَّز في الضمير ، فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب ، فهو في محل رفع نيابة عن المرفوع[٩٦]

ورده ابن هشام[٩٧]، بأمرين:

أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو: ما أنا كأنتَ، ولا أنت كأنا.

---

٩٠ – ينظر، الكتاب ٢/٣٧٥، والنكت ١/٦٦٦، وتحصيل عين الذهب ٣٧٥

٩١ – ينظر ،الهمع ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦

٩٢ – ينظر المقتضب ٣ / ٧٢ ، والنكت ١ / ٦٦٦

٩٣ – ينظر ، الهمع ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦

٩٤ – ينظر، النكت ١/٦٦٦،ومغني اللبيب ١/١٥٣

٩٥ – ينظر ، شفاء العليل ٢ / ٦٧٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٠٦

٩٦ – الهمع ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦

٩٧ – ينظر، مغني اللبيب ١/١٥٣

والآخر: أن الخبر قد ظهر مرفوعاً.

ولو وضعت الآراء السابقة في الميزان لتبين أن هناك آثاراً تترتب عليها : فيترتب على رأي سيبويه تحويل صيغة الكلمة من الفعلية إلى الحرفية، ومن ثَـمَّ تغيُّـر أثرها بما يتلاءم والصيغة الجديدة، التي يصدق أثرها على ما جاء في الشاهد.

وهذا التخريج يأتي بمردود سلبي على قاعدة فعلية " عسى ".

أما ما يترتب على رأي الأخفش فهو لا يقل سلبية عن الرأي الأول- رأي سيبويه - ، إذ إنه حوَّل اختصاص الضمير من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى، بتحويله من حالة النصب إلى حالة الرفع، وهذا يؤثر في قاعدة اختصاص الضمير بحالاته الإعرابية الخاصة.

أما ما ذهب إليه المبرد من تقدير اسم لـ " عسى " وجعْل الضمير المتصل خبراً عنها فيعد أفضل هذه الآراء؛ لما فيه من المحافظة على الأصول الموضوعة للقواعد النحوية[٩٨]

(٢) رفع معمولي" عسى "

من الآثار المغايرة التي وردت عن " عسى " ما نقله ابن هشام[٩٩] من حكاية لثعلب "عسى زيد قائم" برفع معموليها .

وُخرِّج الرفع على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية خبر.

وهذا التخريج كتخريجهم لـ (كان) ، و(ليس) عندما وردتا رافعتين لمعموليهما، فقدروا الاسم ضمير شأن محذوفاً، والجملة خبر عنها.

ثالثاً – ظن وأخواتها

" ظن وأخواتها " من الأفعال الناسخة التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

وأفعال هذا الباب تنقسم إلى قسمين :

أحدهما – أفعال القلوب ، والآخر أفعال التحويل .

كما أن أفعال القلوب تنقسم إلى يقين ورجحان[١٠٠]

---

[٩٨] – ينظر، المقتضب ٣/٧٢، والنكت ١/٦٦٦

[٩٩] – ينظر، مغني اللبيب ١/١٥٣

[١٠٠] – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٢٣ ، والأشموني ٣ / ٢١٨

وقد اختصت أفعال القلوب المتصرفة دون الجامدة ودون أفعال التحويل بـ " الإلغاء " ، وهو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع[١٠١] ، نحو : زيد ظننت قائم . فليس لـ " ظننت " عمل في " زيد قائم " لا في اللفظ ولا في المعنى .

ويجوز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت بين معموليها ـ كما مثل ـ أو تأخرت عنهما نحو: زيد قائم ظننت[١٠٢]

قال سيبويه : " فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى "[١٠٣] .

ويفهم من هذا أن الإلغاء يتطلب أحد أمرين : توسط العامل بين معموليه أو تأخره عنهما والفعل القلبي إذا تأخر عن المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال فيقال : زيد عالم ظننت ، وزيداً عالماً ظننت ، والإلغاء ـ هنا ـ أحسن وأكثر[١٠٤]

أما إذا توسط بين المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال على السواء إلا أن يؤكد الفعل بمصدر أو ضميره فيكون إلغاؤه قبيحاً[١٠٥] يقال : زيد ظننت قائم ، وزيداً ظننت قائماً ، وكلاهما حسن[١٠٦]

ومعنى ما سبق أن تأثير أفعال القلوب المتصرفة في معموليها يظل باقياً مادامت تلك الأفعال متقدمة عليهما ، فإن توسطت بين المعمولين أو تأخرت جاز الإلغاء والإعمال ، مع ملاحظة أن الإعمال أكثر في المتوسطة ، والإلغاء أكثر في المتأخرة .

هذا هو الأثر الذي تكاد تتفق عليه كلمة النحاة في هذه الأفعال ، ومعنى هذا أنه لا يجوز إلغاء المتقدم من تلك الأفعال فلا يقال : ظننت زيد منطلق[١٠٧]

فتفقد هذه الأفعال أثرها في الإعمال ، ولذا اضطربت آراء النحاة في تخريج الأساليب التي ألغي فيها إعمال هذه الأفعال المتقدمة.

---

١٠١ – ينظر ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٥ ، و شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٦

١٠٢ – ابن الناظم ٢٠٤ ، وينظر شرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٢٧

١٠٣ – الكتاب ١ / ١١٩

١٠٤ – ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٠٩ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٧٨ ، ٣٧٩

١٠٥ – شفاء العليل ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨

١٠٦ – توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٧٩

١٠٧ – شرح الأشموني ١ / ١٦٠ ، وينظر المقرب ١ / ٢٢ ، والهمع ١ / ١٥٣

فما جاء ظاهره إلغاء المتقدم خرجه سيبويه على حذف لام الابتداء ، كأنه قال : لزيد منطلق ، وكانت (ظننت) معلقة والجملة في موضع نصب[١٠٨]

وعلى تخريج سيبويه يخرج الأسلوب من دائرة الإلغاء إلى دائرة التعليق ، فـ " ظن " معلقة بلام الابتداء المقدرة ، والجملة بعدها في محل نصب .

فالإبطال في اللفظ لا في المعنى .

وخرَّجه غير سيبويه على إضمار المفعول كأنه قال : ظننته أي الظن ، والجملة في موضع المفعول الثاني لظننت[١٠٩] وأجاز الكوفيون والأخفش إلغاء المتقدم وإعماله ، والإعمال عندهم أحسن[١١٠] ، والصحيح ما ذهب إليه جمهور النحويين[١١١]

وقد تسبب إلغاء العامل المتقدم في جدل كبير بين النحاة ، فذهب ابن عصفور إلى أنه لا يحفظ إلغاء " ظننت " أو شيء من أخواتها إذا تصدرت[١١٢] وذهب ابن هشام إلى أنه ورد عن العرب إلغاء المتقدم مثل : علمت زيدٌ قائم [١١٣] ولعل الذي أدى إلى اضطراب آراء النحاة في هذا الموضع هو أنهم وجدوا تلك الأفعال قد فقدت أثرها في الإعمال بلا سبب .

---

١٠٨ – ينظر ، الكتاب ١ / ٢٣٦ ، و توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٨٠

١٠٩ – ابن الناظم ٢٠٦ ، وينظر حاشية الخضري ١ / ٣٤٥

١١٠ – المساعد ١ / ٣٦٤ ، وينظر شفاء العليل ١ / ٣٩٧

١١١ – ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٠٧ ، ٢١٠٨

١١٢ – شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٤ ، وينظر المقرب ١ /١٣٠

١١٣ – ينظر مغني اللبيب ١ / ٤١ ، ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٨

الفصل الثاني

الحروف بين التأثير المغاير وعدم التأثير

المبحث الأول

الحروف المختصة بالأسماء

اختصت مجموعة من الأدوات بالدخول على الفعل والتأثير فيه- سيأتي الحديث عنها في المبحث القادم - غير أنَّ هناك مجموعة أخرى من الأدوات اختصت بالدخول على الاسم والتأثير فيه، وقد أُلتزم في هذه الأداة أثرٌ معينٌ عند دخولها على الاسم، إلا أن بعض الأدوات الداخلة على الأسماء خرجت عن التزام الأثر الموضوع لها، واجتلبت للاسم أثراً إعرابيا مخالفاً لأثرها المعهود، أو بدت غير مؤثرة فيه .

وقد أدى اجتلابها للأثر المخالف بالنحويين إلى محاولة ترويج النصوص ، وتخريج هذه الآثار من أجل الحفاظ على التزام الأداة بأثرها الغالب، أو العمل على استرداده متى بدا أنه مفقود .

وفيما يأتي دراسة لبعض هذه الأدوات :

أولاً – الحروف المشبهات بـ " ليس "

هناك عدد من الحروف التي أشبهت " ليس " في النفي فعملت عملها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وهي : ما ، ولا ، وإنْ ، ولات .

وسآخذ " لات " نموذجاً على الأثر المغاير .

" لات " حرف يعمل عمل "ليس" ؛ لشبهها بها في إفادة معنى النفي ، وقد اختلف النحويون فيها من ناحية الأصل ، والعمل .

أما من ناحية الأصل فذهب سيبويه[١١٤] إلى أنها مركبة من " لا " و" التاء " كـ " إنما " ؛ ولهذا تُحكى عند التسمية كما تَحكى لو سميت بـ " إنما "[١١٥]

وذهب الأخفش إلى أن" لات " أصلها " لا " النافية زيدت عليها التاء ؛ لتأنيث الكلمة ، كما زيدت على " ثُمَّ " و" رُبَّ " فقيل " ثُمتْ " و" رُبتْ " [١١٦]

---

[١١٤] – ينظر ،الكتاب ٢ / ٣٧٥

[١١٥] – ينظر ، همع الهوامع ١ / ٣٩٩

[١١٦] – الجني الداني ٤٨٨ ، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٣٢١

أما من ناحية العمل فـ " لات " من الحروف المشبهات بـ " ليس " ، وقد ذهب سيبويه والجمهور ، إلى أنها تعمل عمل (ليس) ، فترفع الاسم ، وتنصب الخبر[١١٧] غير أنها لا تعمل عندهم إلا بقيود منها :

(١) أن يكون معمولاها اسمي زمان ، قال سيبويه: " لا تكون "لات" إلا مع الحين"[١١٨]

وذهب الفارسي ، وجماعة ، إلى أنها تعمل في الحين ، وفيما رادفه من ظروف الزمان ، مثل : "أوان " ، و"ساعة" ، وإليه ذهب ابن مالك[١١٩] ، ومنه قول الشاعر :

ندم البغاة ، ولاتَ ساعة منـدم والبغي مرتع مبتغيه وخيم[١٢٠]

(٢) أن يحذف أحد معموليها ، فلا يجوز إظهارهما معا ؛ لأنها أوغل في الفرعية ؛ إذ هي فرع " لا " ، و" لا " فرع " ليس " ، و" ليس " فرع "ضرب" ، فهي في المرتبة الرابعة[١٢١]

والغالب أن يكون المحذوف هو الاسم، فقد شبهها سيبويه في لزوم حذف اسمها بـ " ليس" و"لا يكون " في الاستثناء ، واسمهما لا يكون إلا مضمراً ، فقال : " ونظير "لات" في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه : " ليس " ، و"لا يكون" في الاستثناء ، إذا قلت : أتوني ليس زيداً ، ولا يكون بشراً "[١٢٢] ، والتقدير : ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم بشراً ، وكذلك "لات" مع الحين ، وعلى هذا المذهب وردت قراءة الجماعة : "ولات حينَ مناص" ، بنصب (حين) ، والتقدير : ولات الحين حين مناص[١٢٣]

---

١١٧ – ينظر ، أوضح المسالك ١ / ٢٠٥ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٥٤

١١٨ – الكتاب ٥٧/١ ، وينظر الارتشاف ١٢١١/٣

١١٩ – ينظر، المسائل البصريات : ٦٠١ : ٦٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ ، وجواهر الأدب٣٠٨ ، والارتشاف ١٢١١/٣ ، والمغنى ٣٣٦

١٢٠ – البيت من الكامل ، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة ، وقيل لمهلهل بن مالك الكناني .
من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ ، وجواهر الأدب ٣٠٨ ، والارتشاف ١٢١١/٣ ، وتخليص الشواهد ٢٣٩ ، وابن عقيل ٣٢٠/١ ، والهمع ٤٠١/١ ، والخزانة ١٧٥/٤ ، والمقاصد النحوية ١٤٦/٢ ، والدرر ٩٩/١

١٢١ – ينظر ، التصريح ٢٠٠/١

١٢٢ – الكتاب ٥٧/١

١٢٣ – ينظر ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ ، والتصريح ٢٠٠/١

ولعل الحذف الواجب لأحد معموليها ، ومجيئها بتأثيرات مختلفة في الاسم الواقع بعدها – نتيجة اضطراب بعض النحاة كالأخفش – كان مثاراً لاختلافهم في عملها.

فذهب الأخفش إلى أنها " لا " النافية للجنس تعمل عمل " إنَّ " زيدت عليها التاء فاختصت بنفي الأحيان(١٢٤)

وعلى هذا الرأي يكون لـ " لات " أثر مغاير لعملها الذي اشتهرت به ، وهو عملها عمل " ليس " .

كما ذهب الأخفش (١٢٥) مذهباً آخر في " لات " ، وهو إلغاء عملها ، فإذا وقع بعدها مرفوع فهو مرفوع على الابتداء والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حين مناص لهم .

وإذا وقع بعدها منصوب ، فالعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير : ولات أرى حين مناص(١٢٦)

وعلى هذا الرأي لا أثر لـ " لات " ؛ لأن العامل في الاسم الواقع بعدها غيرها ، وهو الابتداء عند الرفع ، والعامل المقدر عند النصب.

ومن الآثار الغريبة التي أثبتها الفراء لـ " لات " بعيداً عن رفع الاسم أو نصبه أنها تأتي حرف جر ، يجر اسم الزمان خاصة، كما أن " مذ " ، و" منذ " كذلك ، وهو مذهب قوم من العرب .

قال الفراء : "ومن العرب من يضيف (لات) ، فينخفض"(١٢٧) ثم قال : "وأنشدني بعضهم:

طلبوا صلحنا ، ولات أوانٍ فأجبنا أنْ ليس حين بقاء(١٢٨)

فخفض (أوان) ، فهذا خفضٌ "(١٢٩)

وقد أدى هذا الأثر المغاير إلى اختلاف النحويين في تخريج البيت :

---

١٢٤ – ينظر ، مغني اللبيب ١ / ٢٥٤ ، والتصريح ١ / ٢٠٠

١٢٥ – ينظر ، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٩٢ . و شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٥

١٢٦ – ينظر ، شرح ابن عقيل ١ / ٣٢١

١٢٧ – معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٧ ، وينظر المغنى ٣٣٦

١٢٨ – البيت من الخفيف ، وهو لأبى زبيد الطائي. في ديوانه ٣٠ ، والإنصاف ١/١٠٩ ، وتخليص الشواهد ٢٤٠ ، والخزانة ٤/١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، والدرر ١/٩٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٩ ، ورصف المباني ١٦٩ ، ٢٦٢ ، وشرح التسهيل١/٣٧٨ ، وابن الناظم ١٥١ ، والرضي ٢/١٩٨

١٢٩ – معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨ .

(أ) فذهب الفراء ، وابن جني ، والمالقي ، وابن يعيش إلى جر " أوان " بـ " لات "[١٣٠]

وردَّ الرضي ما ذهب إليه الفراء ، ومن تبعه ، بأنه لو كان " لات " حرف جر ، لجر غير "أوان" ، فاختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ، وأيضا لو كان جاراً ، لكان لابد له من فعل ، أو معناه يتعلق به "[١٣١]

(ب) وذهب الزمخشري ، وتبعه ابن الناظم إلى تقدير " أوان صلح " فقطع عن الإضافة ونون للضرورة[١٣٢]

(جـ) وذهب ابن مالك إلى أن " أوان" في البيت مبنية على الكسر ، تشبيهاً لها بـ " فعال " ، والأصل فيه أنه مضاف ، ثم قطع عن الإضافة لفظا ، والتقدير: ولات أوان صلح ، فبني على الكسر تشبيهاً بـ (فعال) ، وتبعه ابنه في ذلك ، ثم ذكر أن تنوينه في البيت ضرورة[١٣٣]

(د) وذهب ابن هشام إلى تقدير (من) الاستغراقية[١٣٤]

فالجر ليس بـ " لات " وإنما بـ " من" الاستغراقية ، مقدرة أي: ولات مِنْ أوان صلح .

وكما هو واضح فإن اختلاف أحكام النحويين في عمل " لات " كان نتيجة لمجيئها بتأثيرات متباينة على الاسم الواقع بعدها ، فطبيعة مجيئها بهذه الآثار المتنوعة هي التي قادت النحويين إلى التباين في تقرير القاعدة ، وعدم القدرة على تعميم النظام وجريانه على وتيرة واحدة .

فمجيء الاسم بعد " لات " منصوباً سوغ للنحويين الحكم عليها بأنها عاملة عمل " ليس " وتقدير اسمها من لفظ خبرها ، وهذا ما قرره معظم النحويين .

غير أن منهم مَنْ ذهب إلى أنها عاملة عمل " إنَّ" ؛ تشبيهاً لها بـ " لا " النافية للجنس على أن يكون خبرها مقدراً.

---

١٣٠ – ينظر، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨ ، والخصائص ٢ / ٣٧٩ ، ورصف المباني ١٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٢

١٣١ – ينظر ، شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢

١٣٢ – ينظر ، الكشاف ٣ / ٣٥٩ ، وابن الناظم ٢١٧

١٣٣ – ينظر ، شرح التسهيل ٣٧٨/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٢ ، والمغنى ٣٣٦

١٣٤ – ينظر، مغني اللبيب ٢٥٥/١

ويبدو أن هذين الحكمين نابعان من النظر إلى وضعها؛ لاشتمالها على لفظ " لا" ولكن مجيئها جارة أدى إلى انتقاض الحكمين المتقدمين .

وبذلك قررت طائفة من النحويين أنها حرف جر.

ولعل هذا هو الذي دفع بعض النحاة لمحاولة تخريج المجرور بشتى سبل التخريج من أجل استمرار بقائه في حقل المنصوبات.

وكان ينبغي على النحاة التجويز في هذا الموضع – بالرغم من آثاره العكسية على القاعدة – إلا أنه أيسر من الإغراب في الفكر لاجتلاب الحلول ؛ لأنه أدى إلى مزيد من التعقيد .

بقي أن يقال في هذا الموضع : إن مجيء " لات " جارة لم يقتصر على كلام العرب بل جاء الاسم الواقع بعد " لات " مجروراً في قراءة من قرأ قوله تعالى " ولات حينِ مناص " بخفض الحين(١٣٥)

والذي أميل إليه أنه لا سبيل إلى ردّ أحد هذين الاستعمالين بعد ثبوت ورودهما في الكلام العربي الموثوق بفصاحته، ولكن نستطيع أن نرجّح الأفشى على الأقل استعمالاً فيهما، فنقول: إنّ النصب هو الأفشى؛ لأنه الأكثر استعمالاً في كلام العرب، وقد ورد وحدَهُ في القرآن الكريم.

أما الاستعمال الآخر فله نصيبه الأدنى من الصحة والفصاحة؛ لأنه واردٌ في كلام العرب فلا مجال لإنكاره.

ثانياً– إنَّ وأخواتها

" إنَّ " وأخواتها مجموعة من الحروف التي اختصت بالدخول على الجملة الاسمية فعملت فيها ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر ، وهذا ما قرره النحويون عندما تحدثوا عن معمولي الأحرف المشبهة بالفعل، أن هذه الأحرف حقها أن تنصب الاسم، وترفع الخبر .

قال ابن عصفور : " وباطل أن ترفعهما، لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما، لأنه لم يوجد

---

١٣٥ – القراءة لعيسى بن عمر ، ينظر الكشاف ٣ / ٣٥٩ . والبحر المحيط ٧ / ٣٨٤

عامل واحد يعمل نصباً أو خفضاً من غير أن يعمل مع ذلك رفعاً" [١٣٦]

إذاً الأثر المعهود لـ " إنَّ وأخواتها " هو نصب الاسم ورفع الخبر إلا أنه وردت بعض الأساليب التي جاءت فيها " إنَّ " أو إحدى أخواتها بأثر مغاير للمشهور عنها ، أو عدم التأثير في معموليها – في الظاهر – فبدت كأنها فقدت التأثير فيهما .

وسوف أتناول هذه الآثار المغايرة لـ" إنَّ " وبعض أخواتها الناسخات بشيء من التفصيل .

(١) إنَّ

" إنَّ " هي أم الباب ، وأثرها الغالب على اللغة أنها تنصب الاسم وترفع الخبر[١٣٧]، نحو قوله تعالى: ﴿إن المنافقين لكاذبون﴾[١٣٨]

وبالرغم من ذلك فقد ورد أثر الرفع في اسم (إن)، وخبرها في أفصح الكلام، فجاء ما ظاهره عدم تأثير " إنَّ " في معموليها ، نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾[١٣٩] إذ وردت (إن)، رافعة للاسم والخبر في قراءة أكثر القراء[١٤٠]

وقد خرجت هذه القراءة على عدة أوجه منها :

(أ) ذهب الفراء[١٤١] إلى أنه أراد ياء النصب ثم حذفها ؛ لسكونها وسكون الألف قبلها.

ورده ابن جني بقوله: " إنَّ ياء التثنية هي الطارئة على ألف (ذا) فكان يجب أن تحذف الألف لمكانها"[١٤٢]

---

١٣٦ – شرح جمل الزجاجي ٤٢٤/١

١٣٧ – ينظر، مغني اللبيب ٣٧/١

١٣٨ – سورة المنافقون: من الآية ١

١٣٩ – سورة طه: من الآية ٦٣

١٤٠ – أكثر القراء على تشديد نون (إن) إلا (ابن كثير) و (حفصا) عن (عاصم) فإنهما خففاها ، وأكثر على لفظ الألف في قوله (هذان) إلا (أبا عمرو) فإنه قرأها بالياء ، وأكثرهم على تخفيف النون في التثنية إلا ابن كثير فأنه شددها. (الحجة في القراءات السبع ٢١٧، وينظر، النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٢١/٢

١٤١ – ينظر، معاني القرآن ١٨٤/٢، والخصائص ٦٧/٣

١٤٢ – الخصائص ٦٧/٣

(ب) وذهب المبرد وآخرون[١٤٣] إلى أن الحرف (إن) في الآية بمعنى (نعم) واللام مزيدة للتأكيد، وقد أخرت للخبر لوجود لفظ (إن).

ورده ابن هشام بأمرين :

أحدهما- أن مجيء (إن) بمعنى (نعم) شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت.

والآخر- أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ [١٤٤]

(ج) ذهبت طائفة أخرى منهم الفراء[١٤٥] وابن مالك[١٤٦]، وابن يعيش[١٤٧] إلى أنها جاءت على لغة (بني الحارث) في جعلهم المثنى بالألف في الأحوال الإعرابية جميعها، وإعرابه بالحركات المقدرة كإعراب الاسم المقصور.

وعلى هذه اللغة فـ " هذان " اسم " إنَّ " منصوب بفتحة مقدرة على الألف ؛ منع من ظهورها التعذر .

(د) ذهب الزجاج إلى تقدير اسم (إن)، إذ قال: " الهاء مرادة والتقدير: إنه هذان لساحران واللام مزيدة فيه للتأكيد ، وحسن دخولها في الخبر حيث كانت الجملة مفسرة لذلك المضمر"[١٤٨]

وعلى هذا الرأي فاسم " إنَّ " مضمر ، والجملة الاسمية بعدها في محل رفع خبرها .

(هـ) ذهب ابن الحاجب[١٤٩] إلى أن (هذان) مبنى لدلالته على معنى الإشارة، وأن (هذين) جراً ونصباً ليس إعراباً.

هذه أهم التخريجات التي ذكرت في توجيه هذه القراءة ، ومن خلالها يتضح أن احتدام آراء النحويين في توجيه القراءة القرآنية، وتشعب ردودهم وكثرة خلافاتهم، وتراكم آرائهم على المسألة الواحدة، أدى إلى عسر هضم الدرس النحوي، وصعوبة الإحاطة بأجزائه، وهذا كله كان نتيجة للحفاظ على القاعدة النحوية، ومحاولة الإحاطة بكل ما هو

---

[١٤٣] - ينظر، شرح المفصل ٣/١٣٠، ومغني اللبيب ١/٣٨، والأشباه والنظائر ١/٢٢٠

[١٤٤] - ينظر، مغني اللبيب ١/٣٨

[١٤٥] - ينظر، معاني القرآن ٢/١٨٤

[١٤٦] - ينظر، شواهد التوضيح والتصحيح ١٧٥، ومغني اللبيب: ١/٣٨

[١٤٧] - ينظر، شرح المفصل ٣/١٣٠

[١٤٨] - ينظر، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٦٣ ، ٣٦٤

[١٤٩] - الكافية بشرح الرضي٢ / ٣١ ، وينظر مغني اللبيب ١/٣٨،٣٩

خارج عنها.

وإذا كانت " إنَّ " – في القراءة السابقة – قد بدت غير مؤثرة في معموليها نتيجة لرفع الاسم والخبر إلا أنه قد وردت في بعض الشواهد ناصبةً لمعموليها خلافا للقاعدة، نحـو قول الشاعر[١٥٠]:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأتِ ولتكنْ ... خطاكِ خفافاً إنَّ حراسنا أُسدا

فنلحظ أن معمولي " إنَّ " جاءا منصوبين ، وهذا مغاير لعملها الذي اشتهرت به فهي – كما هو معروف – تنصب الاسم وترفع الخبر .

وقد نشط النحويون في محاولة لتخريج البيت ؛ حماية للقاعدة المشهورة من التصـدع ، فمن هذه التخريجات :

(١) أن الخبر محذوف والتقدير: تجدهم أسدا، أو تلقاهم أسداً[١٥١]

وعلى هذا الوجه فـ " حراسنا " اسم " إنَّ " ، و" أسداً " معمول لفعل محذوف ، فيصـير خبر " إنَّ " جملة .

(٢) خُرج النصب على أنه لغة[١٥٢]

ومما يمثل هذا الأثر المغاير قول الآخر[١٥٣]:

إنَّ العجوز خبةً جروزا ... تأكلُ كلَّ ليلة قفيـزا

فكما هو ملاحظ وردت " إنَّ " ناصبة لاسمها وخبرها.

وقد خُرِّج على انتصاب "خبة ، وجروزا" على الذم، والخبر "تأكل" [١٥٤]

ومن خلال ما سبق يتضح أن " إنَّ " جاءت مرة فاقدة لتأثيرها في معموليها ، كما جاءت

---

[١٥٠] – البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

من مواضعه : الجنى الداني ٣٩٤ ، والدرر ٢ / ١٦٧ ، ولم أجده في ديوانه .

وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي١/٢٤٤، ومغني اللبيب ١ / ٣٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣٥ ، والخزانة ١٠ / ٢٤٢

[١٥١] – ينظر، شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٥، ومغني اللبيب ١/٣٧

[١٥٢] – ينظر، مغني اللبيب١/٣٧، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ٢٥٢

[١٥٣] – البيت لم أقف على قائله ، وهو من البسيط

من مواضعه: شرح جمل الزجاجي ١/٣٢٥، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٦ ، والدرر اللوامـع ١ / ١١٢ ،ومعجم شواهد العربية ٢/٤٨٣

[١٥٤] – ينظر، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٢٦

مرة أخرى ناصبة لهما معاً.

(٢) ليت

" ليت " من أخوات " إن " وهي مثلها في نصب الاسم ورفع الخبر ، وهي للتمني ، وتكون في المستحيل والممكن ، نحو : ليت الشباب عائد ، وليت زيداً قادم[١٥٥]

وتأثير " ليت " مثل تأثير " إنَّ " في نصب الاسم ورفع الخبر ، وقد تقدم أنَّ " إنَّ " تأتي بتأثير مغاير لعملها المشهور عنها ، فتنصب المعمولين معاً ، وهذا التأثير المغاير لم يقتصر عليها ، بل ورد في بعض الشواهد مجيء أخواتها ناصبات للمعمولين .

ومن الشواهد التي وردت فيها "ليت " ناصبة للمعمولين، قول الراجز[١٥٦]:

قد طرقتْ ليلى بليلٍ هاجعا

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا

فقد ورد الحرف " ليت " ناصبا لمعموليه، مما دفع النحاة إلى إيجاد وسيلة لتخريج هذا الأثر المغاير ، فمن تلك التخريجات :

(أ) ذهب البصريون إلى أن "رواجعا" منصوب على الحال، وخبر "ليت" محذوف تقديره " ليت أيام الصبا لنا رواجعا" .

وعلى هذا التخريج يكون " رواجعا " حالا من الضمير في "لنا " ، أي: يا ليت أيام الصبا مستقرة لنا في حال كونها رواجعا"[١٥٧]

ولجوء البصريين للقول بحذف الخبر بناء على نصب " رواجعا" ، دون رفعه ؛ لأن خبر " ليت " يكون مرفوعاً ، ولا يكون منصوباً ، والتقدير الذي ذهبوا إليه في البيت ، فيه محافظة على قواعدهم ، وهي : أن خبر هذه الحروف ينبغي أن يكون مرفوعاً .

---

[١٥٥] – ينظر الأصول لابن السراج ١ / ٢٢٩

[١٥٦] – الرجز للعجاج

من مواضعه : ملحقات ديوانه ٨٢،وطبقات فحول الشعراء للجمحي ١ / ٧٨ ، ولمع الأدلة ٨٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢١٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١، والإيضاح في شرح المفصل٢١٣/١، ومغني اللبيب ٢٨٥/١ ، والجني الداني ٤٩٢ ، والهمع ٢ / ١٥٧ ، والأشموني ١ / ١٣٥ ، والدرر ١ / ١١٢

[١٥٧] – الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢١٣/١

(ب) أما الكسائي[١٥٨] فذهب إلى أن "رواجعا" منصوب بإضمار " يكون ".
وعلى هذا الوجه فـ " رواجعا " خبر لـ " كان " المقدرة الواقعة مع معموليها في محل رفع خبراً لـ " ليت ".
فخبر " ليت " – بناء على رأي الكسائي – جملة ، وليس مفرداً ، و" رواجعا " منصوب على أنه خبر " يكون " وليس منصوباً على الحالية كما ذهب أصحاب التخريج السابق.
(ج) ذهب الفراء[١٥٩] إلى جواز نصب المعمولين بـ " ليت " ، "على لغة بعض العرب ؛ لأن " ليت " بمعنى " تمنيت " وهم يقولون: تمنيت زيدا قائما، كذلك هذه"[١٦٠]
وعلى رأي الفراء " رواجعا" خبر " ليت " ، وليس حالاً أو خبراً لـ " يكون " المقدرة كما ذهب أصحاب الرأيين السابقين .
وعلى رأيه – أيضاً – ليس هناك اضطرار إلى تقدير خبر ؛ لأن نصب خبر " ليت " وارد وجائز عنده ، فهو لغة لبعض العرب ، لأن " ليت " بمعنى " تمنى "وهم يقولون : تمنيت زيداً قائماً ، فكذلك " ليت " في هذا البيت .
وفكر الفراء في هذه المسألة أقرب إلى الوصف ، خصوصاً أن فكره لا يحتاج إلى تقدير ، وقد اتفق النحاة – جميعاً – على أن الفكر الذي لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج ، مع التسليم بأن رأي الفراء فيه تصدع للقاعدة المشهورة .
ولعل هذا هو الذي دفع ابن الحاجب إلى رد ما ذهب إليه الفراء ؛ لأنه لم يثبت أن "ليت" عاملة نصبا في الجزأين فيحمل عليه البيت، ولا يثبت مثل ذلك إلا بثبت [١٦١]
(د) ذهب ابن عصفور، وابن هشام إلى حذف الخبر، ويكون التقدير على هذا الوجه : أقبلت رواجعا [١٦٢]
وعلى هذا الوجه فـ " رواجعا" ليس منصوباً على الخبرية لـ" ليت " ، أو " يكون " المقدرة ، وليس منصوباً على الحالية ، وإنما منصوب على أنه مفعول به للعامل المقدر الواقع خبراً لـ " ليت "

---

١٥٨ – ينظر، المصدر السابق ١/٢١٤
١٥٩ – ينظر، مغني اللبيب ١/٢٨٥
١٦٠ – الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٢١٤
١٦١ – ينظر ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢١٤
١٦٢ – ينظر، شرح جمل الزجاجي: ١/٤٢٥، ومغني اللبيب: ١/٢٨٥

ومن الشواهد الأخرى التي جاءت فيها " ليت " ناصبة لمعموليهـا – أيضـاً – قـول الشاعر[١٦٣]

ليتَ الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيبُ كانَ هو البدئ الأول

والبيت استشهد به الفراء على نصب خبر " ليت " قال الفرّاء: "ويجوز النصب في "ليت" بالعماد، والرفع لمن قال: "ليتك قائماً"[١٦٤]

وقد استشهد بالبيت على الرغم من مجيء ضمير العماد الذي عدَّه الفرّاء اسماً له محـلّ من الإعراب وما بعده يكون مرفوعاً.

ولمّا كان النصب في خبر " ليت " وأخواتها فيه مخالفة لقاعدة النحاة التي توجب رفعـه؛ فتأولوا ذلك– كما فعلوا في الرجز السابق – :

فزَعَمَ بعضُهم أنه لغة لبعض العرب[١٦٥] ، ونسبها الأنبا ري إلى بني تميم[١٦٦]

وقد ذكر المرادي أن بعض النحاة تأولوه إما على إضـمار" كـان " ، أو علـى معنـى الحال[١٦٧]

فعلى إضمار "كان " قد يكون فيه وجه من الصحة، أما حمله على الحال، فمبني علـى رأي بعض الكوفيين في إجازة مجيء الحال معرفة[١٦٨]

وذهب بعض المحدثين إلى أن ذلك – وإن كان منسوباً إلى لهجة تميم – إلا أنـه يمثـل أسلوبا لهجياً خاصاً ، أو أن ذلك قد يكون من باب التوهم كما في قولهم :هذا حجرُ ضب خرب[١٦٩]

وهذا رأي جدير بالاهتمام ولاسيما أن باب التوهم واسعٌ لدى العرب.

---

١٦٣ – البيت من الكامل ، ولم أقف على قائله .

من مواضعه : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢ ، الجنى الداني ٤٩٣ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦ / ٢٩١

١٦٤ – معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٠

١٦٥ – ينظر ، همع الهوامع ١ / ١٣٤

١٦٦ – لمع الأدلة في أصول النحو ٣٠ ، وينظر لهجة تميم لغالب المطلبي ٢٥٢

١٦٧ – ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ٣٨ ، ٤٥٨

١٦٨ – الموفى في النحو الكوفي للكنفراوي ٣٨ ، ٣٩

١٦٩ – ينظر، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة لغالب المطلبي ٢٥٢

ومما يُعزز ذلك أن الفرّاء نفسه قد روى هذا الشاهد في موضع آخر بالرفع في قوله: ليت الشباب هو الرجيعُ [١٧٠] إلا أنه جوّز النصب بشرط وقوع العماد، ورجّح الرفع لأنه الأكثر.

(٣) كأنَّ

" كأن " من أخوات " إنَّ " ، وهي تفيد التشبيه [١٧١] و هي حرف مركب عند أكثرهم من "أنّ" المفتوحة الهمزة وحرف التشبيه "الكاف" الذي هو من حروف الجر.

وعند ابن هشام هي حرف بسيط وهو قول بعضهم[١٧٢]

و" كأن " مثل " إنَّ" – أيضاً – يعمل عمله فينصب الاسم ويرفع الخبر ، وكما خرجت " إنَّ " ، و" ليت " عن تأثيرهما المشهور خرجت " كأن " مثلهما عن هذا التأثير ، فقد وردت – كذلك – ناصبة لمعموليها .

ومن ذلك قول الشاعر[١٧٣]:

كأنَّ أذنيه إذا تشوفا

قادمةً أو قلماً محرفا

فكما هو واضح في البيت جاءت " كأن " ناصبة لمعموليها " أذنيه " ، و" قادمة " وقد دفع هذا التأثير المغاير النحاة إلى إيجاد تخريج للبيت ؛ رغبة في المحافظة على القاعدة المشهورة ، ولذا خُرِّج نصب المعمولين على أن الخبر محذوف تقديره: يحكيان [١٧٤]

ومن الغريب أن التأثير المغاير لم يقتصر على معمولي " كأنَّ " بل تعداه إلى تابع اسمها، فالتابع خاضع للمتبوع في الإعراب ، فكان حق تابع اسم " كأن " أن يكون منصوباً ، إلا أنه ورد بأثر مغاير .

---

١٧٠ –ينظر ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢

١٧١ – الجنى الداني ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، وينظر المغني ١ / ١٩١ ، والمساعد ١ / ٣٠٥

١٧٢ – ينظر ، المغني ١ / ١٩١

١٧٣ – من الرجز ، وهو لمحمد بن ذؤيب العماني في ضرائر الشعر ١٠٥ ،شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١، ومغني اللبيب ١٩٣/١، والهمع ٢ / ١٥٦ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣٥ . ولأبي نخيلة في الخزانة ٢٩٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٠٢/٢

١٧٤ – ينظر، مغني اللبيب ١٩٣/١

ومن ذلك ما ورد من مجيء صفة اسم "كأن" مجرورة في قول الراجز[١٧٥]:

كأنَّ نسجَ العنكبوت المرملِ

على درا قلاَّمة المهدّل

ستور كتان بأيدي غزّل

فقد جاء " المرمل " مخفوضاً ، وكان ينبغي أن يقال " المرملا" ؛ لكونه وصفاً للنسج لا للعنكبوت.

وقد خرج النحويون الجر على وجهين :

أحدهما – الجر على الجوار في جر "المرمل"على العنكبوت، وهو صفة للنسج وهو رأي سيبويه ومن وافقه[١٧٦]

وهذا غير جائز على رأي الخليل ؛ لأنه يشترط في المحمول على الجوار أن يكون مساويا للمحمول عليه، في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، والتعريف والتنكير، وهذه القيود التي نص عليها الخليل ليست متوافرة في هذا الموضع ؛ لأن "العنكبوت " مؤنثة و"المرمل " مذكر[١٧٧]

والآخر – أن الرواية – المِرمل – بكسر الميم – فيكون من وصف " العنكبوت " لا " النسج " .

وأصحاب هذا الرأي يرون أنه حتى على فرض صحة الرواية ، وأنه مجرور على الجوار ، إلا أنه لا حجة فيه ؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه[١٧٨]

---

[١٧٥] – الرجز للعجاج ، وهو من المشطور.

من مواضعه : ديوانه ٤٧، والكتاب ١/٤٣٧، والخصائص ٣/٢٢٤، والإنصاف ٢ / ٦٠٥ ، ٦١٥ ، والنكت ١/٤٣٨، وتحصيل عين الذهب ٢٣٩، والخزانة ٢ / ٣٢١

[١٧٦] – ينظر، الكتاب: ١/٤٣٧، وتحصيل عين الذهب ٢٤٠

[١٧٧] – ينظر، النكت ١/٤٣٨ وتحصيل عين الذهب ٢٤٠

[١٧٨] –الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦١٥

(٤) لعلَّ

" لعل " حرف من أخوات " إنَّ " يفيد الترجي والإشفاق ، والترجي يكون في المحبوب ، والإشفاق يكون في المكروه ، نحو : لعل الله يرحمنا ، ولعل العاصي يتوب[١٧٩] وهي لا تدخل إلا على الممكن ، فلا يقال : لعل الشباب يعود.

و" لعل " مثل بقية أخواتها أثرها المشهور عنها هو نصب الاسم ، ورفع الخبر إلا أنه ورد من الأساليب التي حملت لها أثرين مغايرين:

الأول – أنها تنصب معموليها كما ورد في بعض أخواتها ، فقد ذهب بعض الكوفيين إلى جواز نصبها لمعموليها[١٨٠]

وجعل يونس – من البصريين – ذلك لغة لبعض العرب وحكي "لعل أباك منطلقا"[١٨١] ، وتأوله الكسائي على إضمار "يكون" بينما ذهب ابن هشام إلى تأويله على إضمار "يوجد"[١٨٢]

وعلى هذين التأويلين يكون خبر " لعل " جملة.

والآخر – الجر ، فلم يكتف في " لعل " خروجها بأثر مغاير في نصب معموليها بل وردت جارة لاسمها، خلافا لأثرها المشهور في نصب الاسم ورفع الخبر، وعلى هذا الأثر المغاير تكون حرف جر بعد أن كانت حرف نصب .

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر[١٨٣]:

فقلت ادعُ أخرى وارفعِ الصوت جهرةً لعل أبي المغوار منك قريبُ

فـ " أبي المغوار " في البيت جاء مجروراً بـ " لعل " ، وهو أثر مغاير للمشهور عنها ، مما أدى إلى اختلاف النحاة في تخريج البيت :

١٧٩-توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٩٠ ، وينظر المقرب ١ / ١١٧ ، والمساعد ١ / ٣٠٦

١٨٠ – ينظر، مغني اللبيب ١ / ٢٨٥ ، ٢٨٦

١٨١ – ينظر، المصدر السابق ١/٢٨٦

١٨٢ – ينظر، المغني١ /٢٨٦

١٨٣ – البيت من الطويل ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في سر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ١ /٢٣٧ ، والدرر اللوامع ٢ / ٣٣ ، وبلا نسبة في الحجة للفارسي ٢ / ١٣٨ . وشرح جمل الزجاجي ١ / ٤٢٦ ، وشفاء العليل ١ / ٣٧٥ ، والتصريح ١ / ٢١٣ . والأشموني ٢ / ٢٠٥ ، والبيت في معجم شواهد العربية ١/٣٩

(أ) فخرج الجر على أنه لغة لعقيل يخفضون بها المبتدأ [١٨٤]

ويستند هذا التخريج على أن " لعل " حرف شبيه بالزائد ، فمجرورها في موضع رفع على الابتداء ؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ؛ كما أنها لم تدخل لتوصيل عامل ، بل لإفادة معنى التوقع ، كما دخلت " ليت " لإفادة معنى التمني ، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به لحروف الجر[١٨٥] فمجرور " لعلَّ " – على هذا التخريج – في موضع رفع بالابتداء ؛ لتنزلها منزلة الجار الزائد ، وهذا ما نص ابن هشام بقوله: واعلم أن مجرور " لعل" في موضع رفع بالابتداء لتنزل "لعل" منزلة الجار الزائد نحو : بحسبك درهم، بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل[١٨٦]

والجر بـ (لعل) لغة حكاها الأخفش[١٨٧]، والفراء[١٨٨]

وغيرهما[١٨٩]

(ب) وذهب بعض النحويين– منهم أبو علي الفارسي[١٩٠]، وابن عصفور[١٩١] – إلى أن " لعل " لم تأت في البيت بأثر مغاير ، بل هي مخففة من الثقيلة والأصل: " لعله لأبي المغوار منك جواب قريب" فحذف موصوف "قريب" ،وضمير الشأن، ولام " لعل " الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثَمَّ كانت مكسورة ، ومَنْ فتح فهو على لغة من يقول : المال لَزَيدٍ[١٩٢]

قال ابن عصفور – دافعاً مجيء " لعل جارة للاسم بعدها – : " وإنما تكلف ذلك ؛ لأن " لعل " قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر ، فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن"[١٩٣]

---

[١٨٤] – ينظر، أوضح المسالك ١/٢٣٨، ٢/١١٨، ومغني اللبيب ١/٢٨٦

[١٨٥] – مغني اللبيب ١ / ٢٨٦

[١٨٦] – ينظر، المصدر السابق١/٢٨٦

[١٨٧] –ينظر ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣١

[١٨٨] – ينظر ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٩

[١٨٩] – ينظر النوادر في اللغة لأبي زيد ٢١٨ ، ٢١٩ ، المسائل العسكريات ١٥٦ ، والجني الداني٥٨٣

[١٩٠] – ينظر ، المغني ١/٢٨٦

[١٩١] – ينظر، شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٧

[١٩٢] – ينظر ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (كتاب الشعر) ٧٤

[١٩٣] – شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٢٧

وما ذهب إليه الفارسي ، وابن عصفور ، ومن وافقهما فيه تشبث بالمشهور ، فاسم " لعل " ضمير شأن محذوف ، والجملة بعدها في محل رفع خبر لها .

ومع هذا ضعّف هذا التخريج ؛ لما فيه من التكلف الكثير ؛ إذ لم يثبت تخفيف " لعل " ، كما أنه محجوج بنقل الأئمة أن الجر بها لغة قوم بأعيانهم ، وهم بنو عقيل[١٩٤]

ويضاف إلى ذلك – أيضاً – أن تخفيف " لعلَّ " لم يُسمع في هذا البيت، كما أنها لا تعمل في ضمير الشأن[١٩٥]

(جـ) ومنهم مَنْ روى : لعاً لأبي المغوار منك قريب . فـ " لعاً " مبتدأ ، و" لأبي المغوار " خبر ، نحو قولهم: لعاً لك أي : أنهضك الله[١٩٦]

ومثل البيت السابق قول الآخر[١٩٧]:

لعلَّ الله فضلكم علينا بشيء أنَّ أمكم شريمُ

فخرجه ابن عصفور[١٩٨]، على أنه روي بـ " لعل " المكسورة اللام، وهذه لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى فيها مع الظاهر مع أنها جارة ولا تتعلق بشيء، بل هي في ذلك بمنزلة "لولا " إذا جرت المضمر في مذهب سيبويه بمنزلة حروف الجر الزوائد.

أما ابن هشام[١٩٩] فقد استشهد به على مجيء " لعل " جارة للاسم في لهجة عقيل، وهو بهذا يميل إلى ما حكاه عدد كبير من أئمة النحو – كما سبق القول – وبعد هذا العرض للآثار المغايرة لـ" إنَّ " وأخواتها بدا أن تلك الآثار تدور حول نصب المعمولين معاً ،

---

١٩٤ – ينظر ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣ / ١٢٨٠

١٩٥ – ينظر ، الجنى الداني ٥٨٥

١٩٦ – ينظر النوادر لأبي زيد ٢١٩

١٩٧ – البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله

من مواضعه : رصف المباني ٧٥ ، المقرب١ / ١٩٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٤٢٧ ، أوضح المسالك ٣ / ٧ ، شرح قطر الندى ٢٤٩ ، شرح ابن عقيل ٣٥١ ، والجنى الداني ٥٨٤ ، شرح التصريح ٢ / ٢ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٨٤ ، والخزانة ٤ / ٣٦٨ ، والبيت في معجم شواهد اللغة العربية ٧ / ٢٣٩

١٩٨ – ينظر، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧،٤٢٨

١٩٩ – ينظر، أوضح المسالك ٢/١١٨

أو رفعهما ، أو جر الاسم ، وهذا مختص بـــ " لعل "

فكأن هذه الأدوات جمعت بين التأثير وعدم التأثير .

قال أحد الباحثين المحدثين معللاً نصب معمولي " إنَّ " وأخواتها: "أما نصب الجزأين، فأكبر ظني أنه كان على التوهم، وأن ذلك حدث في زمن متأخر بعد أن استقرت العربية على نصب اسم " إنَّ " وأخواتها، فكان أن جنح بعض الأعراب من تميم إلى نصب الخبر إتباعا للاسم، ولعل هذا يفسر لنا قلة الأمثلة في هذا الجانب أولاً وعدم شيوع هذا الأسلوب ثانيا"[٢٠٠] .

والحق أنَّ حجة قلة الشواهد الواردة تأييداً لهذه الظاهرة، وعدم شيوعها لديهم لا يستدعي رمي العربي بالوهم، فاللغة ذوق، ولا يستبعد أن يَرِدَ عن العربي مثل هذا التركيب .

المبحث الثاني

الحروف المختصة بالأفعال

الأدوات من العوامل المؤثرة في الأسماء والأفعال جميعا، وتكون نتيجة لاختصاصها بالاسم أو الفعل ذات تأثير ظاهر في الكلمة.

ولاشك أن الفعل– المضارع – من المعمولات التي تختلف حركات أواخرها باختلاف العوامل الداخلة عليها، فمرة يكون مرفوعاً، ومرة يكون منصوباً، ومرة يكون مجزوماً.

وقد اختصت طائفة من الأدوات بالدخول على الفعل المضارع وعمل النصب، أو الجزم، وعلى وفق اطراد تأثيرات الأدوات في الأفعال وضع النحويون قواعدهم في التزام الأداة أثراً معيناً في الفعل، إلا أن هذه الآثار التي اختصت الأدوات باجتلابها للأفعال لم تطرد في جميع النصوص التي وردت في اللغة، إذ اتضح في بعض النصوص أن تأثير الأداة في الفعل قد يختلف ناقضاً القاعدة التي أوجبها النحويون في اتخاذ الأداة حالة خاصة في التأثير، ومعرّضاً لها لخطر التصدع.

ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة بعض النماذج .

---

٢٠٠ – لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة لغالب فاضل المطلبي ص ٢٥٤

أولاً – الأدوات الناصبة للمضارع

اختصت بعض الأدوات بالتأثير في الفعل المضارع وعمل النصب فيه ، ومنها : " أنْ "، و" لن" ،و" كي" ، و" إذن " ، وهذه الأدوات اشتهرت بنصب الفعل المضارع ، فهذا هو أثرها المشهور عنها ، إلا أن بعض الأساليب حملت لبعض هذه الأدوات آثاراً مغايرة بعيدة عن العمل المشهور ، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي :

(١) أنْ

وهي حرف مصدري ناصب للمضارع يعمل مظهراً ومضمراً[٢٠١]، نحو قوله تعالى: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي﴾[٢٠٢]

فالأثر الذي تجلبه " أنْ " عند دخولها على الفعل المضارع هو النصب، وقد انتقض هذا الأثر بمجيء الفعل المضارع بعدها مرفوعاً مرة، ومجزوماً مرة أخرى.

ورفع المضارع بعدها يشير إلى أنها أصبحت عديمة التأثير فيه ، حتى صارت مهملة ، فكأن وجودها يستوي مع حال التجرد التي يرفع فيها المضارع.

ومن الشواهد التي ورد فيها مجيء الفعل مرفوعاً عند دخول "أن" عليه، فبدا كأنه لم يدخل عليه ناصب قول الشاعر[٢٠٣]:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكُما ... منّي السَّلام وأنْ لا تُشعرا أحدا

فقد ورد الفعل المضارع " تقرآن " مرفوعاً بالرغم من دخول "أن" الناصبة عليه.

وقد أدى سلب التأثير عن " أن " في هذا الموضع إلى اختلاف النحويين في التخريج :

(أ) فخرجه البصريون[٢٠٤]، وثعلب[٢٠٥] من الكوفيين على أنه لغة وردت عن العرب

٢٠١- ينظر، مغني اللبيب ٢٧/١

٢٠٢- سورة الشعراء: من الآية ٨٢

٢٠٣- البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

من مواضعه : مجالس ثعلب ٣٢٢/٧، والخصائص ٣٩١/١، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٩ ، والإنصاف٥٦٣/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٣٧/١، وأوضح المسالك ١٦٦/٣، ومغني اللبيب ٣٠/١، والجني الداني ٢٢٠ ، والتصريح ٢ / ٢٣٢ ، والأشموني ٣ / ٥٥٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٩٥/١

٢٠٤- ينظر، الإنصاف٥٦٣/٢، وأوضح المسالك ١٦٦/٣، ومغني اللبيب ٣٠/١

٢٠٥- ينظر، مجالس ثعلب ٣٢٢/٧

تشبيهاً لـ " أنْ " بـ "ما" المصدرية غير العاملة.

فكأن الإهمال في " أنْ " حملاً على " ما " المصدرية التي لا تعمل أصلاً ؛ لأنها حرفٌ غير مختص.

(ب) وخرجه الكوفيون على أنَّ " أنْ " هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل(٢٠٦)

وهذا ما نص عليه أبو علي الفارسي عندما سأله تلميذه ابن جني عن "أن" في هذا الشاهد، فقال: "هي مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفف من غير تعويض" (٢٠٧)

ولعل هذا الرأي يصطدم بأمرين :

أحدهما – أن اسم " أنِ " المخففة يكون ضمير شأن محذوفاً ، والتقدير هنا مخالف ؛ لأنه بكاف الخطاب .

والآخر – أن هذا الرأي يتعارض مع قاعدة تخفيف "أن"، إذ دخلت على الفعل بلا فاصل بينهما بالرغم من كونه متصرفاً غير دعاء .

قال الفرّاء – مشيراً إلى مجيء الفعل المضارع مرفوعاً وقد سبق بحرف نصب– " ولو رفع الفعل في " أن" بغير " لا " لكان صواباً، كقولك: حسبت أن تقولُ ذاك، لأنَّ الهاء تحسن في "أن" فتقول حسبت أنه يقول ذاك"(٢٠٨)

ومن ذلك – أيضاً – قول الشاعر :(٢٠٩)

إني زَعِيم يانوِيـ ـقَةُ إنْ بجوت من الزَّواح
وسلمتِ من عَرض الحُتُو فِ من الغُدوِّ إلى الرَّواحِ
أنْ تهبطين بلادَ قو مٍ يرتعونَ منَ الطَّلاح(٢١٠)

٢٠٦- ينظر، مغني اللبيب ١/٣٠

٢٠٧- الخصائص ١/٣٩١

٢٠٨- معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٥ ، ١٣٦

٢٠٩- الأبيات من مجزوء الكامل ، وهي للقاسم بن معن في معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٥، ١٣٦ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٩٧ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٨ ، ورصف المباني ١١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩ ، والأزهية ٦٥ ، وشرح الأشموني ١ / ١٤٧ ، وخزانة الأدب ٨ / ٤٢١

٢١٠ – الطَّلاح : جمع طلحة ، وهي شجرة طويلة كثيفة الأغصان يستظل بها الإنسان والحيوان. (ينظر اللسان مادة " طلح ") .

فمن الملاحظ أن الشاعر رفع "أن تهبطين" ولم يقل: "أن تهبطي" ؛ وذلك على تفسيرين:
أحدهما – أن يكون على تقدير " لا" بين " أنْ " والفعل – كما ذكر الفرّاء ذلك–، وفي هذه الحالة يجوز رفع المضارع، فتكون " لا" نافية غير عاملة و" أنْ " مفسرة .
والآخر– أن تكون " أنْ " ليست داخلة على المضارع ، وإنما على الضمير المحذوف الذي يكون اسمها، والتقدير "أنك تهبطين" ، وجملة المضارع خبرها، فهي مخففة من الثقيلة(٢١١)

ويؤيد هذا الوجه أن الأشموني استشهد به على عدم الفصل بين " أنِ " المخففة من الثقيلة وخبرها ، مع كون الخبر جملة فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء(٢١٢)

ولم يقتصر ورود الفعل مرفوعاً بعد " أنْ " على الشعر فقط ، بل ورد مرفوعاً بعدها في القراءات القرآنية، ومنها قراءة مجاهد(٢١٣) "لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ " (٢١٤) برفع (يتم). وقد اختلف في تخريج القراءة :

فزعم الكوفيون – كما سبق القول في البيت – أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري ، والقياس فصله عنها بـ " قد " أو إحدى أخواتها(٢١٥)

وزعم الدماميني أن الأصل : أن يتموا بالجمع ، حذفت النون ؛ لأن الفعل منصوب بـ " أنْ " ، وردَّ على من تساءل : لو كان كذلك لرُسم بالواو والألف على ما تقرر في علم الخط ، بقوله : رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن ، وإنما هو سنة وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه(٢١٦)

قال الشمني – معلقاً على قول الدماميني – : " رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف العثماني ، وقراءة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له ، فهي

---

٢١١ – ينظر ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩

٢١٢ – شرح الأشموني ١ / ٦٠٠ ، وينظر أوضح المسالك ١ / ٦٠١ ، ٦٠٢

٢١٣– القراءة لمجاهد في مختصر ابن خالويه ٢١ ، وينظر البحر المحيط ٢/٢١٣، ولابن محيصن في الجني الداني ٢٢٠ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٦٦ ينظر، مغني اللبيب ١/٣٠

٢١٤ – سورة البقرة : من الآية ٢٣٣

٢١٥ – حاشية الدماميني على المغني ٦٣ ، وينظر حاشية ياسين على التصريح ٢ / ٢٣٢ ، وحاشية الأمير على المغني ١ / ٢٩

٢١٦ – ينظر حاشية الدماميني على المغني ٦٣

من الشواذ خارجة عن السبعة بل عن العشرة ، والقراءات التي يلـزم أن يكـون علـى وفقه هي القراءات السبعة [٢١٧] ، ووافقه الأمير في أن خط المصحف لا ينقاس مـع أن القراءة شاذة[٢١٨] ، والأصوب أنّ " أنْ " أهملت حملاً على أختها " ما " ، كما حملت " ما " على " أنْ " فعملت النصب ، على نحو ما سيتم توضيحه عند الحديث عن الأدوات التي انتقلت من عدم التأثير إلى التأثير.

أما مجيء المضارع بعد " أنْ " مجزوماً ، فمنه قول الشاعر[٢١٩]:

إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلنا تعالوا إلى أنْ يأتنا الصيدُ نحطبِ

فقد ورد الفعل " يأتي " مجزوماً بعد " أنْ " ، وخُرّج على أنه لهجة وردت عـن بعـض العرب[٢٢٠]

ومثله قول الآخر [٢٢١]:

أحاذرُ أن تعلمْ بها فتردَّها فتتركها ثقلا عليَّ كما هيا

وقد حمل ابن هشام[٢٢٢] مجيء الفعل مجزوماً في هذا البيت على الضرورة؛ لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة.

(٢) لنْ

" لن " حرف نصب ونفي واستقبال[٢٢٣]، فالأثر المشهور الذي تحدثه هذه الأداة في المضارع هو النصب ، و مع هذا فقد وردت جازمة له في أثر مغاير لعملها كما هو

---

٢١٧ – حاشية الشمني على المغني ٦٤

٢١٨ – ينظر حاشية الأمير على المغني ١ / ٢٩

٢١٩- البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٣٨٩ ، والمحتسب ٢ / ٢٩٥ ، وخزانـة الأدب ٤ / ٢٩٢ ، وبلا نسبة في الجني الداني: ٢٤٤، ومغني اللبيب ١/٣٠، وشرح الأشـموني ٣ / ٥٥٢

٢٢٠- ينظر، مغني اللبيب ١/٣٠

٢٢١- البيت من الطويل ، وهو لجميل بن معمر في ديوانه ٢٢٤ وصدره : أخاف إذا أنباتها أن تضيعها، والدرر ٤ / ٥٩ ، وبلا نسبة في الجني الداني ٢٤٤، ومغني اللبيب ١/٣٠، وهمع الهوامع ٢ / ٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٥٢

٢٢٢- نظر، مغني اللبيب ١/٣٠

٢٢٣- ينظر، مغني اللبيب ١/٢٨٤

الحال في قول الشاعر[٢٢٤]

أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم فلنْ يحلَ للعينين بعدك منظرُ

فقد ورد الفعل المضارع مجزوماً بعد " لنْ "، خلافا للمشهور عنها ؛ إذ هي من الأدوات التي تعمل في المضارع النصب لا الجزم .

وقد خرج النحويون البيت على أنه حذف الألف واجتزأ بالفتحة قبلها؛ لأنها تدل عليها[٢٢٥]

ومثله قول الآخر[٢٢٦]:

لن يخبْ الآنَ منْ رجائك مَنْ حرّكِ منْ دون بابك الحلقة

ولم يقتصر مجيء " لَنْ " جازمة على الشعر بل تعداه إلى النثر ؛ إذ وردت جازمة في قول العرب : لن تُرع لن تُرع [٢٢٧]

قال ابن مالك- معلقاً على هذا النص- : " وفي هذا إشكال ظاهر؛ لأن " لـنْ " يجب انتصاب الفعل بها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم. والوجه فيه أن يكون سكّن عين " تراع " للوقف، ثم شبه بسكون الجزم فحذف الألف قبله، كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف"[٢٢٨]

وهذا ما يخرج عليه البيت السابق.

ومن الغريب أن الآثار المغايرة لبعض العوامل الناصبة الداخلة على الفعل المضارع دفعت بعض الباحثين للاستدلال على أن أصل نواصب الفعل عمل الجزم؛ لأنهم رأوا أنَّ "

---

[٢٢٤]- البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٢٨ ، وفيه : (فلم يحل) مكان (فلن يحل) وعلى هذه الرواية لا إشكال ؛ لأن الفعل مجزوم بـ " لم " ، والبيت بلا نسبة في رصف المباني ٢٨٨ ، والجني الداني ٢٨٦، ومغني اللبيب ١ / ٢٨٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٤٨ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٣ / ٢٧٤

[٢٢٥]- ينظر، الجني الداني ٢٨٦

[٢٢٦]- البيت من المنسرح ، وهو لأعرابي في الدرر ٤ / ٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٨٨ . وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/٢٨٥، والأشباه والنظائر ١/١٣٩، والهمع ٢ / ٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٤٨ ، والمعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٥ / ١٢٣

[٢٢٧] – شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٢١٧

[٢٢٨]- المصدر السابق ٢١٧

أنْ "، و " لنْ " تردان جازمتين[٢٢٩]

والحق أن مجيء الحرفين " أن " ، و " لن " جازمين للمضارع في بعض المواضع لا يعتمد عليه دليلاً على أن أصل عملهما هو الجزم، فـ " لم " الجازمة – مثلاً – وردت ناصبة للفعل المضارع – على نحو ما سيوضح فيما يأتي – ، فهل يمكن لنا أن نتصور أن أصل عملها النصب؟!

كذلك فإن الاستناد إلى مثل هذه الاستدلالات في تصور أصول آثار العوامل يعد أمراً مستبعداً؛ لأن كثيراً من العوامل تأتي مغايرة لآثارها الإعرابية المطردة في اللغة، فمن غير المعقول أن تكون الظاهرة القليلة الورود أصلاً دون الظاهرة المطردة .

ثانياً – الأدوات الجازمة للمضارع

(أ) الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً

هناك عدة أدوات تجزم فعلاً واحداً في اللغة العربية ، هي : لَمْ ، و لا الطلبية ، ولمَّا ، ولام الطلب .

والأثر المشهور لهذه الأدوات هو الجزم إلا أنه وردت بعض الأساليب التي تحمل آثاراً مغايرة لبعض تلك الأدوات ، وسوف آخذ " لم " نموذجاً على ذلك.

و" لم " من الأدوات الداخلة على الأفعال، وهي مختصة بالدخول على الفعل المضارع ، ولذا كانت علامة من علاماته التي تميزه عن قسيميه : الماضي والأمر .

وقد قرر النحويون أن " لم " حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا[٢٣٠]، نحو قوله تعالى ﴿لم يلد ولم يولد﴾[٢٣١]

ومع هذا فقد ورد مجيء الحرف " لم " في بعض الشواهد بتأثير مغاير لما قعَّد النحويون، وقد تجلى هذا في أثرين :

أحدهما – ورود الفعل بعده مرفوعاً

والآخر – ورود الفعل بعده منصوباً

---

[٢٢٩]- ينظر نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين للدكتور/ حسن خميس سعيد الملخ ١٥٧ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ط الأولى ٢٠٠٠ م.

[٢٣٠]- مغني اللبيب ١/ ٢٧٧ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٢٠ ، والمقتضب ١ / ٤٦ ، والمساعد ٢ / ١٢٨

[٢٣١]- سورة الإخلاص: الآية ٣

والفعل عندما جاء مرفوعاً بعد " لم " جعلها تبدو فاقدة التأثير فيه ، فأشبه حالـــه حـــال التجرد.

والشواهد التي ورد فيها المضارع مرفوعاً بعد " لم " كثيرة منها قول الشاعر[٢٣٢]:

ألم يَأتيك والأنباءُ تَنمي بِمَا لاقت لبونُ بني زياد

فقد جاء الفعل " يأتي " مرفوعاً، بالرغم من أنه مسبوق بحـرف الجـزم " لـم " ؛ لأن المضارع إذا كان آخره ياء قبلها كسرة يسكن آخره في الرفع، ويحذف في الجزم[٢٣٣] وهذا يعني أن حرف الجزم " لم " فَقَدَ تأثيره في المضارع بعده خلافاً للقاعـدة ، فبـدا المضارع بعده كالمجرد .

وقد خرج النحويون هذا الموضع تخريجات متنوعة :

(أ) فمنهم من ذهب إلى أنه محمول على الضرورة ، وممن ذهب إلى هذا سـيبويه ، وابن جني ، وابن هشام [٢٣٤] ، ونسب السيوطي هذا الرأي لجمهور النحاة أيضاً[٢٣٥]

(ب) ومنهم مَنْ رأى – كالأنبا ري – أن الياء الواقعة في آخر الفعل نشأت نتيجة لإشباع الكسرة، وحجتهم أن إشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم فكذلك ها هنا[٢٣٦]

(ج) وذهب بعضهم – كالزجاج والشنتمري – إلى أن إثبات " الياء " هنا لهجة وردت عن العرب، فمن العرب مَنْ يُجري المعتل مجرى الصحيح، فيرفعه في موضـع الرفـع، ويفتحه في موضع النصب، ويسكنه في موضع الجزم ولا يحذفه، [٢٣٧] فهذا أسكنه مـن الضمة التي قدر حذفها للجزم ، وهو ما يعرف بـ "إجراء المعتل مجرى الصحيح" [٢٣٨]

٢٣٢- البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧ / ١٣١ ، ولسان العرب ١٤ / ١٤ (أتى) ، والخزانة ٨ / ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٣١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٦١ ، والخصائص ١ / ٣٣٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٨٧ ،والمحتسب ١ / ٦٧ ، ورصف المباني للمالقي ١٤٩، وأسرار العربية ١٠٣ ، والمقرب ١ / ٢٠٣ ، والممتع ٢ / ٥٣٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٢ ، وشرح الأشموني ١ / ١٦٨

٢٣٣- ينظر، الجمل في النحو للخليل ٢٠٦ ، ٢٠٧

٢٣٤- ينظر، الكتاب ٣/٣١٦، وتحصيل عين الذهب ٦٦، والمقرب ٥١ ، والمغني ١ / ٧٧

٢٣٥ – ينظر، همع الهوامع ١ / ٥٢

٢٣٦- ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠، وأسرار العربية١٠٣

٢٣٧- ينظر تحصيل عين الذهب ٤٨٥

٢٣٨- ينظر، المسائل العسكريات ١٦٣

ولو وضعت هذه التخريجات في الميزان لتبين الآتي :

(أ) التخريج الأول – وهو الحمل على الضرورة الذي ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه – لا ينسجم مع تقريراتهم، إذ قرروا أن الشاعر لا يحفل بارتكاب الزحاف، إن كان يؤدي إلى صحة الإعراب، وهذا ما نص عليه أبو عثمان المازني بقوله: " اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب"[٢٣٩]

وهو ما عارضه ابن جني ولم يرتضه بقوله: " كذلك قال أبو عثمان، وهو كما ذكر. وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله:* ألم يأتيك والأنباء تنمي* ألم يأتك والأنباء تنمي* لكان أقوى قياسا، على ما رتبه أبو عثمان" [٢٤٠]

(ب) والتخريج الثاني الذي ذهب إليه الأنبا ري– وهو إشباع الحركة – داخل في دائرة الضرورة ؛ " أن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع"[٢٤١]

(ج) وأما التخريج الأخير– الذي ذهب إليه الزجاج والشنتمري – فيستند على أنها لهجة وردت عن العرب إلا أنها غير منسوبة للشاعر، ومما يؤكد ذلك قول الشنتمري: " هي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة"[٢٤٢]

وقد عدَّ أحمدُ بن فارس هذا الشاهد خطأً ، فردَّه ولم يرتضه ؛ لأنَّ العربيّة وأصولها تأباه[٢٤٣]

وما ذهب إليه مردود ؛ لأنَّ اللغة سليقة، وصاحب اللغة لا يغلط في لغته؛ لأنها جزءٌ من حياته التي فُطِر عليها، وعادة من عاداته التي نشأ عليها[٢٤٤]

ومن اللافت للنظر أن هذا الشاهد الذي أحدث هذا الجدل بين النحويين قد روي بأكثر من رواية :

---

[٢٣٩]- الخصائص ١/٣٣٤

[٢٤٠]- المصدر السابق ١ / ٣٣٤

[٢٤١]- الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣١

[٢٤٢] - تحصيل عين الذهب ٦٦

[٢٤٣] – الصاحبي في فقه اللغة ٣٣١

[٢٤٤] – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي ص ٥٥

الرواية الأولى – ألم يبلغْك والأنباء تَنْمى[٢٤٥]

والرواية الثانية – ألم يأتك[٢٤٦]

والرواية الثالثة – ألا هل أتاك[٢٤٧]

والرواية الرابعة – أهل أتاك[٢٤٨]

وعلى الروايتين : الأولى والثانية، يكون قد جاء على القياس، فلا شاهد فيه؛ فالفعل مجزوم بـ" لم " ، وهذا هو عملها المعهود عنها .

وعلى الروايتين : الثالثة والرابعة، لا يستقيم الوزن الشعري للشاهد[٢٤٩]

وعلى هذا فلا مجال لقبول هاتين الروايتين .

وقد شكك بعض المحدثين في صحة هذه الرواية ؛ لأنه ما الذي يمنع هذا الشاعر – وهو عربي لا يغيب عنه الاستعمال اللغوي القاضي بحذف حرف العلة من الفعل المعتل المجزوم– أن يستخدم فعلاً غير الوارد في الرواية نحو (ألم يبلغْك) – مثلاً – فيبقى له ما أراد من معنى، ويَسلم سلطان الاستعمال اللغوي وتَسلم معه القاعدة النحوية"[٢٥٠]

والظاهر من هذا الكلام أن المشككين في هذه الرواية لم يَطَّلعوا على الروايات الأخرى التي ذكرت في الشاهد، فاقترحوا رواية من عندهم كان الشاهد قد روي عليها وهذا أمرٌ غريب!.

والخلاصة أنَّ هذا الاستعمال قد ورد في كلام العرب، بل هو لغةٌ لبعض القبائل كبني عبس وبني حَنِيفة، كما أورد النحاة عدة شواهد شعرية – غير ما ذكر– تؤيد ذلك إضافة إلى وجود هذه الظاهرة في قراءات قرآنية[٢٥١]

وعلى هذا فلا مجال لإنكاره أو عدّه شاذاً كما قال بذلك بعض النحاة، أو جعله مختصاً بالضرورة كما قال بعضهم الأخر، وإنما هو استعمال أقل شيوعاً من الاستعمال الذي

---

٢٤٥ – ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٣٢٩ ، والخزانة ٨ / ٣٢٦

٢٤٦ – ينظر سر صناعة الإعراب ١ / ٧٨ ، والخزانة ٨ / ٣٦٢

٢٤٧ – ينظر الخزانة ٨ / ٣٦٢

٢٤٨ – ينظر شرح شواهد المغني ١ / ٣٣٠

٢٤٩ – ينظر الشاهد الشعري الشاذ في النحو العربي ١٩٣

٢٥٠ – المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربي لعفيف دمشقية ١٠٢

٢٥١ – سيأتي الحديث عن إحدى هذه القراءات عند الحديث عن " مَنْ " التي تجزم فعلين .

يوجبه القياس وهو حذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجـزم. بل إنني أزعم أن فيه يسراً وسهولة فتكون قاعدة إسكان الحرف الأخير من الفعل فـي حالة جزمه ، مطرّدة في الصحيح وفي المعتل على حدٍ سواء، وفي هـذا مظهـرٌ مـن مظاهر التيسير في النحو ، فهو أيسر بكثير من حذف الحرف، وإبقاء الحركة التي هـي من جنسه دليلاً عليه، ولعل هذا ما قصده الخليل بقوله : "وربما تركت هذه الواو واليـاء في موضع الجزم استخفافاً"(٢٥٢)

وإذا كان ثبوت حرف العلة في المضارع المعتل الآخـر وإعرابـه كـإعراب المضـارع الصحيح الآخر قد أحدث هذا الجدل بين النحويين ، فإن هنالك بعض المواضع التـي ورد فيها حرف الجزم " لم " داخلاً على المضارع المرفوع بالنون، وفاقداً لتأثيره فيه ومنه قول الشاعر(٢٥٣):

لولا فوارسُ من نُعمٍ وأُسرتُهم يوم الصُّليفاء لم يوفونَ بالجار

فقد ورد الفعل المضارع "يوفون" مرفوعاً بثبوت النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة بالرغم من دخول " لم " الجازمة عليه، فبدت فاقدة تأثيرها في الفعـل ؛ إذ لـو كانـت مـؤثرة لجزمته بحذف النون – كما سبق القول –

وقد ذهب ابن جني في تخريجه لهذا البيت إلى تضمين الحرف " لم " معنى الحرف " لا " للضرورة، ومن ثَمَّ إبطاله عن العمل، بقوله: " فإنه شبه للضرورة " لم " بـ " لا " فقـد يشبه حروف النفي بعضها ببعض" (٢٥٤)

أما ابن مالك فقد ذهب إلى أنها لغة(٢٥٥)

والواقع أن الذي أدى بالنحويين إلى سلوك هذه المسالك في التخريج هـو اصـطلاحهم على أن " لم " حرف جازم للفعل المضارع، وقد ورد حرفاً فاقداً لتأثيره استناداً إلـى أن

---

٢٥٢ – الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٢٣

٢٥٣ – البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

من مواضعه : الخصائص ١/٣٨٩، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٤٨ ، والمحتسب ٢ / ٤٢ ، وشـرح عمدة الحافظ ٣٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨ ، ومغني اللبيب ١/٢٧٧، والجنى الداني ٢٦٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٥٦ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٢٦ ، والخزانة ٣/٢٢٦

٢٥٤ – الخصائص ١ / ٣٨٩ .

٢٥٥ – ينظر، مغني اللبيب ١/٢٧٧

المضارع المرفوع معمول غير متأثر بعوامل لفظية.

وإذا كانت " لم " – فيما سبق – قد بدت فاقدة تأثيرها في الفعل إلا أنها قد وردت في بعض المواضع ناصبة للمضارع مما عُدَّ أثراً مغايراً ، وهذا ما حكاه اللحياني عن العرب[٢٥٦]

وقد تخرج على ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ألم نشرح﴾[٢٥٧] بفتح الحاء[٢٥٨]

وقد اختلف العلماء في تخريج هذه القراءة :

فعند ابن مجاهد أن هذا غير جائز أصلاً ، ولم أجد رأيه في كتابه (السبعة)، وإنما نسبه إليه ابن جني[٢٥٩]

وقيل : لعله بيَّن الحاء وأشبعها في مخرجها ، فظن السامع أنه فتحها[٢٦٠]

وذهب الأمير إلى أن فتحة الحاء إتباعاً لفتحة اللام بعدها[٢٦١]

واستبعد القرطبي هذا الوجه ، وأوله على تقدير نون التوكيد الخفيفة ، ثم أبدلت النون ألفاً في الوقف ، ثم حمل الوصل على الوقف ، ثم حذفت الألف[٢٦٢]

وبناء على هذا التخريج فأثر " لم " ما زال موجوداً إلا أنه لم يظهر ؛ لأن المضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت ، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، فالجزم في مثل هذا الموضع جزمٌ محلي لا ظاهر.

ولهذه القراءة تخريج أفضل من هذا كله ، قاله أبو حيان ، وهو أنه لغة لبعض العرب ، حكاها اللحياني في نوادره – كما سبق القول – وهي الجزم بـ " لن " والنصب بـ " لم " عكس المعروف عند الناس[٢٦٣]

---

٢٥٦ – شرح الأشموني ٤ / ٨

٢٥٧ – سورة الانشراح : من الآية ١

٢٥٨ – القراءة لأبي جعفر ، ينظر الكشاف ٤ / ٧٧٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٨٧

٢٥٩ – المحتسب لابن جني ٢ / ٣٦٦

٢٦٠ – الكشاف للزمخشري ٤ / ٢٦٦

٢٦١ – حاشية الأمير على المغني ٢ / ٢٠١

٢٦٢ – تفسير القرطبي ٢٠ / ١٠٩ ، وينظر ، البحر المحيط ١٠ / ٤٩٩ ، والدر المصون ١١ / ٤٣

٢٦٣ – البحر المحيط ١٠ / ٥٠٠

ومن شواهد هذه الظاهرة شعراً قول الشاعر[٢٦٤]:

مِنْ أيِّ يَومَيَّ منَ الموتِ أفِرْ

أيومَ لم يُقدرَ أم يومَ قُدِرْ

فقد نصب الفعل " يقدر " بالرغم من كونه مسبوقاً بـــ " لم " الجازمة .

وقد خرج النحويون هذا الموضع على أن الأصل: " يقدرن "، فهو مؤكد بالنون الخفيفة ، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها[٢٦٥]

وفي هذا التخريج شذوذان:

أحدهما – توكيد المنفي بـــ " لم " .

والآخر – حذف النون لغير وقف ولا ساكنين[٢٦٦]

ولعل مما يضاف إلى ذلك أن فيه نقضاً للغرض ؛ وذلك لأن التوكيد من مواضـــع الإطنـــاب والإسهاب ، والحذف من مظانّ الاختصار والإيجاز ، ولا يليق هذا بذاك ، فضعف في القياس كما ضعف في السماع ؛ إذ لا نظير لهذا البيت كما يرى ابن جني [٢٦٧]

وقد ذهب ابن جني إلى تخريج آخر للبيت حيث رأى أن الأصل: " أيوم لم يقدر أم يوم قـدر، ثم خفف همزة " أم " فحذفها وألقى حركتها على راء "يقدر" فصار تقديره "أيوم لم يقدرم " ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره: "أيوم لم يقدرام"، فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبـت همزة، فصار تقديره: يقدر أم ، واختار الفتحة إتباعا لفتحة الراء" [٢٦٨]

والملاحظ أن هذه التخريجات الصورية التي لجأ إليها النحويون، نتجت بســبب محاولـــة التمسك بالقاعدة المنصوص عليها بالتزام الحرف "لم" حالة تأثيرية واحدة في الإعـــراب هي الجزم.

---

[٢٦٤] – الرجز للحارث بن منذر ، وقيل للإمام عليّ في ديوانه ٤٢ ومن مواضعه أيضاً : النوادر ١٦٤ ، سر صناعة الإعراب ٨٥/١، وفيه (من أي) بدلا من (في أي)، والخصائص ٣ / ٩٤ ، وضـــرائر الشعر ١١٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٧/١، والأشباه والنظائر ١٥١/١، والخزانة ٥٨٩/٤

[٢٦٥] – ينظر، سر صناعة الإعراب ١ / ٨٥

[٢٦٦] – ينظر، مغني اللبيب٢٧٧/١

[٢٦٧] – ينظر، الخصائص ٣ / ٩٥ ، و المحتسب ٢ / ٣٢٣

[٢٦٨] – الخصائص٩٧/٣، وينظر، سر صناعة الإعراب ٩١/١

ومثل البيت السابق قول الراجز [٢٦٩] :

يحسبه الجاهلُ ما لم يعلما
شيخاً على كرسيه مُعَّمما

قال ثعلب – معلقاً على البيت – : " الأصل لم يعلم، فلما أطلق الميم ردها إلى فتحة اللام ، وأهل البصرة يقولون : أراد يعلمن ، فجعل موضع النون الخفيفة ألفاً"[٢٧٠]

(ب) الأدوات التي تجزم فعلين

لم تخل الأدوات التي تجزم فعلين من الآثار المغايرة ، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي :

(ا) إنْ

وهي أم باب أدوات الشرط التي تجزم فعلين أحدهما فعل الشرط ، والآخر جوابه نحو قوله تعالى: ﴿وإن تعودوا نعد﴾[٢٧١] فتأثيرها على الشرط والجواب معاً ، غير أنه وردت بعض الشواهد المخالفة لهذا التأثير ؛ إذ ورد فيها مقتصراً في تأثيره على جزم الجواب دون الشرط ، فبدت فاقدة للتأثير فيه[٢٧٢] ، كما وردت فاقدة التأثير في الجواب بجزمها للشرط فقط.

ورفع الفعل بعد " إنْ " عده ابن مالك حملاً على " لو " أما المرادي فعدَّه من الشذوذ[٢٧٣]

ومنه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : " فإنك إنْ لا تراه فإنه يراك"[٢٧٤]

---

[٢٦٩] – الرجز من المشطور ، وهو لأبي حيان الفقعسي في التصريح ٢ / ٢٠٥ ، وللعجاج في الجمل للخليل ٢٣٨ ، والدرر اللوامع ٢ / ٩٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٥١٦ ، والنوادر لأبي زيد ١٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٧٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٥٣ ، والمقرب ١ / ٤٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٦ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٨٧ ، وتذكرة النحاة ٦٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٨٤ ، والأشموني ٣ / ٢١٨

[٢٧٠] – مجالس ثعلب ١ / ٥٥٢

[٢٧١] – سورة الأنفال: من الآية ١٩

[٢٧٢] – ينظر، أوضح المسالك ٣/١٨٩

[٢٧٣] – ينظر ، شرح التسهيل ٤ / ٨٢ ، والجنى الداني ٢٠٧

[٢٧٤] – أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الإيمان ١ / ١٩ ، وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب إفشاء السلام ١ / ١٥٧ ، ١٥٨

فعلى الأثر المشهور لـ " إن " كان ينبغي أن يكون الفعل " يرى " مجزوماً ؛ لأنها لا تحتمل في هذا الموضع إلا الجزم ، ومع هذا جاء الفعل بعدها مرفوعاً ، وقد أُولت هذه الرواية على وجهين :

الأول – أنه أشبع فتحة الراء فنشأت عنه الألف، وليست من الكلمة نفسها .

والآخر – أن يكون قد جعل على الألف في حال الرفع حركة مقدرة ، فلما دخل الجازم حذف تلك الحركة ، فبقيت الألف خالية منها ، كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم وهو ما يعرف بإجراء المعتل مجرى الصحيح [٢٧٥] .

أما عدم تأثيرها في الجواب فمنه قول الشاعر[٢٧٦]:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ

إنك إنْ يُصرعْ أخوك تصرعُ

فقد جاء جواب الشرط المضارع مرفوعاً، وكان حقه الجزم على ما هو معروف من عمل "إنْ " الجازمة ، وقد أدى رفع الجواب إلى محاولة التماس سبل التخريج حفاظاً على القاعدة من خطر الانتقاض.

فذهب سيبويه إلى أنه محمول على التقديم والتأخير، أي : إنك تصرع إن يصرع أخوك[٢٧٧]

والواقع أن أساس هذا التخريج لم يكن لهذا التركيب، إنما اجتلبه سيبويه من تخريج تركيب آخر، وذلك عند مجيء فعل الشرط بصيغة المضي، نحو: إنْ أتيتني آتيك، كما أن هذا التركيب مختلف عن المتقدم ؛ لاشتماله على مسوغ للتخريج، وهو مجيء فعل الشرط ماضياً، مما تعذر على " إنْ " إظهار تأثيرها عليه، فجاز بذلك أن يهمل عمله في المعمول الآخر، – وهو فعل جواب الشرط–

---

[٢٧٥] – إعراب الحديث النبوي للعكبري ١٣٤

[٢٧٦] – الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣ / ٦٧ ، ولسان العرب ١١ / ٤٦ (بجل) ، وله أو لعمرو بن خثارم البجلي في ديوان الأدب ١ / ٤٣٥ ، والدرر ١ / ٢٢٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٢ ، والأصول ٢/٢٠١ ، وشرح عيون الإعراب ٢٨٤، والإنصاف ٢/٦٢٣، ورصف المباني ١٠٤ ، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٢٣٣، وشرح عمدة الحافظ ١ / ٣٥٤ ، ومغني اللبيب ٢/٥٥٣، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٨٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٧٢

[٢٧٧] – ينظر، الكتاب ٣/٩٨، والأصول لابن السراج٢/٢٠٢

وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " وقد تقول: إنْ أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني. قال زهير:

وإنْ أتاه خليلٌ يوم مسألة يقول: لا غائبٌ مالي ولا حرمُ[٢٧٨]

ولا يحسن إنْ تأتني آتيك، من قبل أن "إنْ " هي العاملة" [٢٧٩]

وهذا القول يحتوي على منفذ للخروج من هذا الموقف الذي نشأ من عدم تأثير "إنْ " في الجواب، وهو بناء الفعل الماضي، ومن ثمَّ استحالة ظهور أثر "إنْ" الجازمة عليه.

وأما المبرد[٢٨٠]، فذهب في بيت جرير مذهباً آخر، إذ رأى أنه على حذف "الفاء"، أي : إنك إنْ يُصرعْ أخوك فأنت تُصرعُ ؛لأنَّ التركيب يحتاج إلى جواب مجزوم أو شيء في مكانه. وأما قولهم: وإن أتاه خليل يوم مسالة.. تقول على القلب فهو محال وذلك كان الجواب حقه أن يكون بعد " إنْ " وفعلها الأول"[٢٨١]

والظاهر أن المبرد ينطلق في هذا التوجيه من نظرة أخرى هي أن فعل الشرط لابد له من جواب شرط ، بمعنى التزام أداة الشرط بفعل الشرط وجوابه، وبما أن جواب الشرط جاء فعلاً مضارعاً مرفوعاً بخلاف القاعدة، لذا لجأ المبرد إلى تقدير الفاء لكي يحافظ على التزام " إنْ " الشرطية بما يحل محل الجواب المجزوم، وهو الجواب المقترن بالفاء، وفي التوجيه نفسه يجد حلاً مناسباً لمجيء جواب الشرط المرفوع بعد " إنْ "، إذ يبقى على رفعه نتيجة لاجتلاب الفاء.

فالجواب على رأي المبرد يصير جملة اسمية لا تصلح أن تكون جواباً ؛ ولذا قدر الفاء في المبتدأ. وذهب غير هؤلاء إلى أن المضارع هو الجواب ، وليس على نية التقديم –

---

[٢٧٨] – البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في الديوان ١٥٣ ، والكتاب ٣ / ٩٨ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والمحتسب ٢ / ٦٥ ، ورصف المباني ١٠٤ ، والمغني ٢ / ٤٢٢ ، والتصريح ٢ / ٢٤٩ ، والدرر ٢ / ٨٢ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٥٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٠٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٨٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦٠ ، والأشموني ٣ / ٥٨٥

[٢٧٩] – الكتاب ٣ / ٩٨

[٢٨٠] – ينظر، المقتضب ٢/٧٢، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦

[٢٨١] – ينظر ، الأصول ٢/٢٠٣

كما قال سيبويه – ولا على حذف الفاء – كما قال المبرد– [٢٨٢]

(٢) مَنْ

" مَنْ " من أدوات الشرط التي تجزم فعلين ، فحقها أن تؤثر في الشرط والجواب معاً ، إلا أنها – مثل إنْ – وردت مؤثرة في فعل الشرط دون جوابه؛ إذ جاء الجواب بعدها مرفوعاً ، فبدت – في الظاهر – فاقدة التأثير في الجواب ؛ لأن مجيئه مرفوعاً يوحي بعدم تأثير " مَن " فيه ، فصار حالها كحال "إنْ " التي سبق الكلام عليها .

ومن ذلك قول الشاعر : [٢٨٣]:

فقلتُ تحمَّل فوق طوقِك إنها مُطبَّعةٌ مَنْ يأتها لا يضيرُها

فقد جاءت "مَنْ " جازمة لفعل الشرط " يأتها " ، في حين جاء في الظاهر أنها لم تؤثر في الجواب " يضير " ؛ إذ ورد مرفوعاً ، والتخريج فيه كالتخريج في "إنْ "

إذ حمله سيبويه على التقديم والتأخير كأنه قال: لا يضيرها من يأتها [٢٨٤]

فالمضارع المرفوع – على رأي سيبويه – دليل على الجواب المحذوف .

وأما المبرد فحمله على إرادة الفاء[٢٨٥]؛ لأن "يضير" إذا تقدم على " مَنْ " ارتفعت به وبطل فيها الجزاء ؛ لأن حرف الشرط لا يعمل فيه ما قبله[٢٨٦]

أما سيبويه فهو يقدر الضمير في "يضيرها" على ما هو عليه في التأخير،و"من" مبتدأة على أصلها[٢٨٧]

ولم يقتصر الأثر المغاير لـ " مَنْ " على كلام العرب ، بل ورد – أيضاً – في القراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية .

---

[٢٨٢] – ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٧٦

[٢٨٣] – البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١، وبروايته (فقيل) بدلا من (فقلت)، والكتاب ٧٠/٣، والشعر والشعراء ٢ / ٦٥٩ ، والأصول ٢٠٢/٢، والتصريح ٢ / ٢٤٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٢ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٨ ،وتحصيل عين الذهب ٤٠٨، وأوضح المسالك ١٩٢/٣، وشرح الأشموني ٣ / ٥٨٦

[٢٨٤] – الكتاب ٧١/٣

[٢٨٥] – ينظر، المقتضب ٧٢/٢

[٢٨٦] – ينظر، تحصيل عين الذهب ٤٠٨

[٢٨٧] – ينظر، المصدر السابق ٤٠٨

فمن القراءات القرآنية قراءة ابن كثير قوله تعالى " إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ "[٢٨٨]

(يتقي) بإثبات الياء [٢٨٩]

وقد ذكر النحاة عدة أوجه لتخريج قراءة الإثبات :

الوجه الأول – أن تكون " مَنْ " موصولة بمعنى "الذي " ، وليست هي التي للشرط ، ولذا رفع الفعل بعدها ، وأما عطف " يصبر " وهو مجزوم على " يتقي " وهو غير مجزوم ؛ فلأن " من " إذا كانت موصولة مبتدأ وكانت دالة على العموم والشمول تضمنت معنى الشرط ، وإن لم تكن جازمة ، ولذا دخل الفاء في خبرها ، نحو : من يأتني فله درهم [٢٩٠]

فلتضمن هذا معنى الشرط صار موضعه جزماً ، فحمل العطف على الموضع ، فجزم المعطوف لذلك .

وقد فسر التسكين في " يصبر " – أيضاً – على نية الوقف عليه ، أو على إجراء الوصل مجرى الوقف ، أو على أنه مخفف من " يصبر " بضم الراء ، فسكن طلباً للتخفيف[٢٩١]

الوجه الثاني – أن " مَنْ " شرطية ، و" يتقي " فعل الشرط مجزوم بها ، وعلامة الجزم سكون مقدرة على آخر الفعل المعتل ، فكما تقدر الضمة في حال الرفع تقدر السكون في حال الجزم، وهذا مبني على لغة بعض العرب الذين يجرون المعتل مجرى الصحيح ، فلا يحذفون شيئاً في حال الجزم ، بل يجعلون الجزم بسكون مقدرة على حرف العلة [٢٩٢]

الوجه الثالث – أن الحرف المثبت في الفعل المعتل المجزوم ليس هو لام الكلمة بل لام الكلمة حذف من أجل الجازم ، وأما الحرف المثبت فإشباع تولد عن الحركة التي قبله ، أي : أن الياء المثبتة ليست لام الفعل ، بل هي ياء إشباع تولدت من إشباع الكسرة [٢٩٣]

---

٢٨٨ – سورة يوسف : من الآية ٩٠

٢٨٩ – القراءة في السبعة ٣٥١ ، وينظر النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٩٧

٢٩٠ – ينظر ، البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٢ / ٤٤ ، ٤٥

٢٩١ – الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم ٢ / ٦٨٧ ، وينظر الحجة لابن خالويه ١٩٨ ، ١٩٩ ، والدر المصون ٤ / ٢١٢

٢٩٢ – ينظر ، أسرار العربية للأنباري ١٠٣ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١١٩

٢٩٣ – الحجة لابن خالويه ١٩٨ ، ١٩٩ ، وينظر الكتاب ٢ / ٥٩ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٤ / ٤٤٨ ، والمحتسب لابن جني ١ / ٦٧

قال مكي بن أبي طالب – مشيراً إلى قراءة إثبات الياء – : " وإثبات الياء في " يتقي " مع جزم " يصبر " ليس بالوجه القوي على أي وجه تأولته"[٢٩٤]

ومن الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم – : " مَنْ أطاعني فقد أطاع الله ، ومن يعصيني فقد عصى الله تعالى "[٢٩٥]

فقد أثبت الياء في قوله " يعصيني " مع أن حقها أن تحذف ؛ لأنها علامة الجزم وقد أوّل الحديث بوجهين :

أحدهما – أن تجعل "مَنْ " بمعنى " الذي " ، فلا تجزم ، أي : إن الذي يطيعني يطيع الله ، فالماضي بمعنى المستقبل .

والآخر – أن تكون " مَنْ " شرطية ، ولكنه أثبت الياء إما للإشباع ، وإما بتقدير حركة على الياء وحذفت بالجازم[٢٩٦]

(٣) متى

" متى " مثل " مَنْ " في جزم الشرط والجواب ، فهي مؤثرة – في الأصل – في الشرط والجواب معاً إلا أنه ورد – أيضاً – ارتفاع الجواب بعدها مثل " مَنْ " .

ومنه قول الشاعر[٢٩٧]:

وما ذاك أنْ كانَ ابنُ عمّي ولا أخي ولكنْ متى ما أملك الضَّر أنفعُ

اختلف النحويون في تخريج رفع الجواب بعد " متى " مثل اختلافهم في رفعه بعد " إنْ " ، و" مَنْ ".

فهو على تقدير سيبويه كأنه قال: "ولكن أنفع متى ما أملك الضر" [٢٩٨] فالمضارع المرفوع دليل على الجواب.

---

[٢٩٤] – مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٣٥ ، وينظر الكشف ٢ / ١٨

[٢٩٥] – أخرجه مسلم في المختصر . كتاب الطهارة . باب إطاعة الأمير ٣٣٢ ، والرواية بحذف الياء في " يعصيني " فلا إشكال ، وبإثباتها في إعراب الحديث النبوي ١٣٦

[٢٩٦] – ينظر ، إعراب الحديث النبوي ١٣٦

[٢٩٧] – البيت من الطويل ، وهو للعجير السلولي في شعره ٢٢٥ ورواية الصدر فيه : ولست بمولاه ولا بابن عمه. والكتاب ٣/٧٨، وتحصيل عين الذهب ٤١١

[٢٩٨] – ينظر، الكتاب ٣ / ٧٨

في حين ذهب أصحاب الرأي الآخر أن هذا البيت وغيره من الأبيات لا تصلح إلا على إرادة الفاء[٢٩٩]

ولم يقتصر الأثر المغاير لـ " متى " على الشعر بل جاء – أيضاً – في الحديث والأثر ، ومنه قول أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – : " إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أسيف ، وأنه متى يقومُ مقامك لا يسمعُ النَّاس"[٣٠٠]

فقد رفع الفعل " يقوم " بعد " متى " الجازمة التي كان حقها أن تعمل فيه ، فيقال " يقم " فانتقلت من التأثير إلى عدمه .

وأوّله العكبري بأنه إذا أدغمت الميم في الميم التي بعدها " يقم مقامك " جاز وقوع الواو قبلها كما قالوا : ثمودَّ الثوب ، وقالوا في الياء : هو أُصَيمّ، وفي الألف : الحاقّة والدابّة[٣٠١]

ومن ذلك قول أبي جهل – لعنه الله – لصفوان : " متى يراك الناس قد تخلّفت وأنت سيّدُ هذا الوادي ، تخلفوا معك"[٣٠٢]

فقد ارتفع الفعل " يراك " ، ولا أثر للجزم فيه بالرغم من وقوعه معمولاً لـ " متى " الجازمة ، وقد وقع الخلاف في تخريج الرفع على عدة أقوال منها :

(١) أن " متى " أهملت ؛ حملاً على " إذا " ، كما شبهت " إذا " بـ " متى " فعملت الجزم.

(٢) أن يكون مضارع " راء " بمعنى " رأى " ، والمضارع " يراءُ " ، فلما جزم صار " يرأ " ، ثم أبدلت همزته ألفاً ، فثبتت في موضع الجزم ، كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها.

(٣) أن يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فأثبت الألف ، واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع.

---

[٢٩٩] – ينظر، المقتضب ٢ / ٧٢ ، الأصول ٢/٢٠٥

[٣٠٠] – الحديث أخرجه مسلم في المختصر ، كتاب الإمارة، باب طاعة الأمير ٣٣٢

[٣٠١] – إعراب الحديث النبوي ١٩٨ ، وينظر الخصائص ٣ / ١٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٨ ، وشرح الشافية ٢ / ٢١٢

[٣٠٢] – أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي باب ذكر النبي – صلى الله عليه وسلم – من يقتل ببدر ٣ / ٣

(٤) أن يكون من باب الإشباع ، فتكون الألف متولدة عن إشباع فتحة الـراء ، بعـد سقوط الألف الأصلية جزماً ، وهي لغة معروفة . أي إشباع الحركات الثلاث ، وتوليـد الأحرف الثلاثة بعدها[٣٠٣]

وعلى هذا تكون الآثار المغايرة للأدوات التي تجزم فعلين تتردد بين رفع الشرط وجـزم الجواب ، أو جزم الشرط ورفع الجواب.

أدوات انتقلت من عدم التأثير إلى التأثير

لمّا كان موضوع البحث يدور حول التأثير المغاير وعدم التأثير في العوامل بدا لـي أن أشير إلى بعض الأدوات التي انتقلت من عدم التأثير إلـى التـأثير ؛ لأن هـذه الأدوات الأصل فيها عدم العمل ، إلا أنها وردت عاملة في بعض الأساليب مما عدَّ انتقالاً من عدم التأثير إلى التأثير .

وهذه الأدوات التي انتقلت من عدم التأثير إلى التأثير ، منها ما انتقل من عـدم التـأثير إلى التأثير بالنصب ، ومنها ما انتقل من عدم التأثير إلى التأثير بالجزم

فمن الأدوات التي انتقلت من عدم التأثير إلى النصب "ما " المصدرية .

و " ما" المصدرية لا عمل لها ، فهي غير مؤثرة في الفعل ، ومع هذا فقد جاء الفعـل بعدها منصوباً ؛ حملاً لها على أختها " أنْ ".

ومن ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – :" كما تكونوا يُولى عليكم"[٣٠٤]

وقد أورد ياسين تخريج الحديث على ثلاثة أوجه:

أحدها – أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب أو جازم.

والثاني – أنه منصوب بـ " ما " فهي مصدرية ناصبة ، وهو رأي الكوفيين والمبرد

والثالث – أنه من تغييرات النحاة[٣٠٥]

وإضافة للحديث الشريف ، فقد استشهد الخضري على إعمال " ما " عمـل " أنْ " بقـول

---

٣٠٣ – ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٨ : ٢٤

٣٠٤ – الحديث الشريف ورد في كنز العمال ٦ / ٨٩ ، واستشهد به في التصريح ٢ / ٢٣٢ ، وحاشية الشيخ ياسين ٢ / ٢٣٢ ، وحاشية الخضري ٢ / ١١٢

٣٠٥ – ينظر حاشية الشيخ ياسين ٢ / ٢٣٢

الشاعر[٣٠٦] :

وَطرفك إمَّا جئتنا فاحْبسَنَّه كما يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تنظرُ

فقد نصب قوله " يحسبوا " بـــ " ما " المصدرية ، وقد حملها على " أنْ " فأعملها.

وقد اختلف في تخريج هذا البيت ، فالكوفيون والمبرد ذهبوا إلى أن " كما " تأتي بمعنى " كيما " فيجيزون النصب بها ، فهي مؤلفة عندهم من " كي " الناصبة ، و" ما " الزائدة.

وقد أورد ابن هشام اختلاف النحاة في هذا البيت قائلاً: " فقال الفارسي : الأصل كيمـــا ، فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هي كـــاف التعليـــل ، و" مـــا " الكافـــة ، ونصب الفعل بها ؛ لشبهها بـــ " كي " في المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود فـــي كتابـــه المسمى (نزهة الأديب) أن أبا علي حرَّف هذا البيت ، وأن الصواب فيه :

إذا جئتَ فامنحْ طرفَ عينيكَ غيرَنا لكي يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تَنظرُ[٣٠٧]

والحق أنَّ الرواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة على ما قال أبو محمد الأسود، مع عدم قبول الطعن على أبي علي الفارسي بأنه صحَّف البيت ليستشهد به ، فإن الروايات تكثـــر في الشعر العربي ، وليس أفضل من أن نحسن الظن بأبي علي الفارسي ، وأن روايتـــه إحدى روايات العرب[٣٠٨]

وقد أورد الكوفيون شواهد كثيرة- إضافة إلى ما سبق - في إعمال " كمـــا " والنصـــب بها؛ لأنها بمعنى " كيما" ، وتجيء في هذا الموضع شاهداً على قياس " ما " على " أنْ " المصدرية.

ومن تلك الشواهد قول الشاعر[٣٠٩]:

جاءتْ كبيرٌ كما أُخفِّرها والقومُ صيدٌ كأنهم رَمِدوُا

---

٣٠٦ – البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠١ برواية " لكي يحسبوا" وعلى هذه الرواية لا يوجد إشكال ؛ لأن الفعل منصوب بـــ " كي " المصدرية ، ولجميل بثينة في ديوانه ٩٠ ، والإنصاف ٥٨٦ ،ورصف المباني ٢١٤ ،والجنى الداني٤٨٣ ، والمقاصد النحوية ٤ /٤٠٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٥٠

٣٠٧ – مغني اللبيب ١ / ١٧٧

٣٠٨ – ينظر الانتصاف من الإنصاف ٥٨٦

٣٠٩ – البيت من المنسرح ، وهو لصخر الغي الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٦٠ ، والإنصاف ٥٨٥ ، والخزانة ١٠ / ٢٢٤

فقد انتصب قوله : " أُخفرها" لأنه مسبوق بـــ " كما" ، وهي عند الكوفيين بمعنى " كيما"، وهو شاهد على النصب بـــ " ما " المصدرية.

ما تقدم كان نموذجاً لحرف انتقل من عدم التأثير إلى التأثير ، وتفسير الانتقال واضـــح ؛ وهو أنها بمعنى " كي " أو أن " ما " المصدرية حُملت على " أنْ " فـــي الإعمـــال ، كمـــا حُملت عليها " أنْ " في الإهمال.

أما الأدوات التي انتقلت من عدم التأثير إلى التأثير بالجزم فمنها :

(١) إذا

وهي ظرف للمستقبل متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعليـــة[٣١٠] وقد ذهب النحاة إلى أنها لا تجزم[٣١١]

وإنما حكم عليها النحاة بعدم الجزم ؛ لأنها تفيد وقتاً معلوماً على خلاف أدوات الشـــرط الجازمة فإنها مبهمة ، وهذا ما نص عليه سيبويه بقوله : " وســـألته عـــن " إذا " مـــا منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في " إذا " بمنزلته فـــي " إذ " إذا قلـــت : أتـــذكر إذ تقول ، فـــ " إذا " تستقبل بمنزلة " إذ " فيما مضى ، ويبين هذا أنَّ " إذا " تجـــيء وقتـــاً معلوماً ؛ ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البسر كان حسناً ، ولو قلـــت : آتيـــك إن احمرَّ كان قبيحاً فـــ " إنْ " أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء ، و" إذا " تُوصَلُ بالفعل ، فالفعل في " إذا " بمنزلته في " حين "

كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه"[٣١٢]

فالأصل فيها أنها لا تعمل ، ولذا حكم عليها معظم النحويين بأنها لا تجزم ؛ فهي – إذاً – غير مؤثرة ، لكنها نقضت حكم النحويين بمجيئها جازمة في بعض الشواهد :

منها قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – لعليّ وفاطمة – رضي الله عنهمـــا –: " إذَا أخذتما مضاجعكما تُكبِّرا أربعاً وثلاثين"[٣١٣]

فجزم " تُكبرا" بـــ " إذا " مع أن الأصل فيها ألا تعمل.

---

[٣١٠] – ينظر، مغني اللبيب ٩٣/١

[٣١١] – ينظر، شرح عيون الإعراب ٢٩٩

[٣١٢] – الكتاب ٣ / ٦٠ ، وينظر المقتضب ٢ / ٥٥ ، ٥٦ ، وشرح المفصل ٤ / ٩٧

[٣١٣] – أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوصايا ، باب فرض الخمس ٢ / ١٩٢ بلفظ (فكبِّرا)

كما ورد الجزم بها في الشعر في شواهد متعددة ، منها على سبيل المثـــال لا الحصـــر قول الشاعر[٣١٤]:

إذا قصرتْ أسيافُنا كان وصلها خُطانا إلى أعدائنا فنضاربِ

فقد جاء ما ظاهره الجزم بـــ " إذا " ؛ إذ جعلوا " قصرت " في موضع جزم بها ، وهو شرطها ، و " كان " في موضع جزم جوابها ، و" نضارب " بالجزم معطوف على موضع " كان " ، وكسر للوصل بعد الوقف على ما يجب في القوافي[٣١٥]

وورود" نضارب " مجزوماً بالعطف على جواب " إذا " دليـــل علـــى الجـــزم بهـــا ؛ لأن المعطوف على المجزوم مجزوم .

ومثل هذا البيت قول الشاعر[٣١٦]:

ترفع لي خندفٌ والله يرفعُ لي ناراً إذا خمدت نيرانهم تقدِ

إذ جاء " تقد " – وهو جواب " إذا " – مضارعاً مجزوماً بالرغم من أنها غير جازمة[٣١٧]

ومثل ذلك – أيضاً – قول الشاعر[٣١٨]:

وإذا تُصبْك خصاصةٌ فارجُ الغنى وإلى الذي يُعطي الرغائبَ فارغبِ

فقد جاء الفعل " تصبك " مجزوماً بـــ " إذا " بالرغم من كونها غير جازمة.

وقد حمل النحويون جزم " إذا " للفعل على الضرورة[٣١٩]؛ تشبيهاً لها بـــ "إنْ " الشرطية

---

٣١٤ – البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ٨٨ ، والكتـــاب ٣ / ٦١ ، وهـــو بروايـــة " نضاربُ " مكان " فنضارب" ، والشعر والشعراء ٣٢٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٤٧ ، وخزانة الأدب ٧ / ٢٥ ، وللأخنس بن شهاب في الخزانة ٥ / ٢٨ ، ولشهم بن مرة فـــي الحماســـة البصـــرية ١ / ١٨٦ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤ / ٩٧

٣١٥ – ينظر ، النكت للأعلم ١ / ٧٣٠

٣١٦ – البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في الكتاب ٣/٦٢، وشرح عيـــون الإعـــراب ٢٩١ ، وشـــرح المفصل ٧ / ٤٧ ، والنكت ١/٧٣٠، وتحصيل عين الذهب ٤٠٣، وبلا نسبة في المقتضـــب ٢ / ٥٦ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٨٣

٣١٧ – تحصيل عين الذهب ٤٠٣

٣١٨ – البيت من الكامل ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٧٧ ، ولسان العرب ١ / ٤٣٣ (رغـــب) ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢٢ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحـــافظ ١ / ١٩١ ، وشـــواهد التوضـــيح والتصحيح٧٢، والجني الداني ٣٦٠، والمعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ١ / ٤٤١

٣١٩ – ينظر، تحصيل عين الذهب ٤٠٤، وشرح عيون الإعراب ٢٩١

الجازمة، وهذا ما ذكره سيبويه قبل إيراده الأبيات المتقدمة، إذ قال: " قد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ " إنْ "، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لابد لها من جواب" [٣٢٠]. ثم عقب بعد إيراده الأبيات بقوله: " فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ"[٣٢١] ووافقه في هذا المبرد[٣٢٢] والجرجاني [٣٢٣] وابن عصفور[٣٢٤] وابن هشام[٣٢٥]

أما الفرّاء فعدها لغةً لبعض العرب، فقال: "ومن العرب من يجزم بـ" إذا " ، فيقول: إذا نقمْ أقمْ" [٣٢٦] ، واستشهد على هذا بقول الشاعر[٣٢٧] :

وإذا أنطاوعْ أمر سادتِنا لا يَثْننا جُبنٌ ولا بُخْلُ

حيث جزم الفعل " نطاوع " بـ " إذا " ، وليس ذلك لضرورة الوزن ؛ لأن الصحيح في الوزن مجيئه مرفوعاً لا مجزوماً ، فالتفعيلة أصلها " متفاعلن " ، وهي سليمة حالة الرفع ، فأدخل عليها زحاف " الخبن " ، فحذف الثاني الساكن ، ولو رفع " نطاوع " لم يكسر الوزن ولم يزاحفه ، فالجزم ليس للضرورة الشعرية وإنما من العرب مَنْ يجزم بـ" إذا" على حد قول الفراء، وهذا الإنشاد على لغتهم[٣٢٨]

وثعلب – من الكوفيين أيضاً – يجوز مجيء " إذا جازمة في الشعر ، فقال : " قولك إذا تزرني أزرك يجوز في الشعر"[٣٢٩]

وجعل أبو جعفر النحاس إجازة النحاة هذه – وهي مختصة بالضرورة فقط- إجازة مطلقة، والغريب في هذا أنه نسبها لجميع النحاة، فقال: "وأجاز النحويون جميعاً الجزم

---

[٣٢٠] – الكتاب ٣/٦١

[٣٢١] – المصدر السابق ٣/٦٢

[٣٢٢] – المقتضب ٢ / ٥٦

[٣٢٣] - المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١١٧

[٣٢٤] – ضرائر الشعر ٢٩٧

[٣٢٥] –مغني اللبيب ١ / ١٨٥

[٣٢٦] – معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٨

[٣٢٧] – البيت لم أقف على قائله، وهو من الكامل . من مواضعه : معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٨ ، مجالس ثعلب ١ / ٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٢

[٣٢٨] – ينظر ، معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٨

[٣٢٩] – مجالس ثعلب ٢ / ٧٤

بـ " إذا " ، وأن تُجعل بمنزلة حروف المجازاة؛ لأنها لا تقع إلا على فعل وهي تحتاج إلى جواب وهكذا حروف المجازاة"[٣٣٠]

وما ذهب إليه النحاس يمكن أخذه بنظر الاعتبار؛ لأنَّ ما ذكره متحقق فيها كما هو متحقق في أدوات الشرط الجازمة الأخرى.

ومن الغريب أن بعض الباحثين المحدثين أرجعوا الجزم بـ" إذا " لداعٍ بلاغي، فقال : "ويبدو أنَّ الجزم بـ "إذا " يصحُّ لسبب بلاغي هو تنزيل الأمر المتأكد من حصوله منزلة الأمر المشكوك في حصوله، والشواهد تشهد بذلك"[٣٣١]

فطلب النكتة البلاغية هي التي دفعت النحاة إلى الانتقال بـ " إذا " من عدم التأثير إلى التأثير.

وبعد هذا العرض يبدو التباين الواضح بين النحويين في تفسير انتقال " إذا " من عدم التأثير – وهو الأصل فيها – إلى التأثير ، حيث عده أكثرهم من الضرورات ، بينما عده بعضهم لغة ، وأرجعه بعض المحدثين لغرض بلاغي.

والذي أميل إليه ، هو جواز الجزم بـ" إذا " كسائر أدوات الشرط الجازمة الأخرى ويعضد هذا الميل أنها لا تنقص عنهن شيئاً فجميع الشروط التي تتطلبها تلك الأدوات محققة فيها من طلب الفعل ومعنى الشرط وحاجتها إلى الجواب، وكذلك الزمن فيها على خلاف ما قرره النحاة معها، فهي وإن دلّت على وقت معلوم، إلا أن هذا الوقت في الشرط يقتصر على المستقبل فقط وكذلك الحال مع الأدوات الأخرى، فضلاً عن الغرض البلاغي الذي قد يُراد منها، وما يرجّح هذا أنها وردت جازمة في بعض لغات العرب بدليل الشواهد الكثيرة التي تثبت ذلك منها بخلاف ما ذُكِر.

(٢) كَيفَ

" كيف " الغالب فيها أنها من أسماء الاستفهام ، وتستعمل في الشرط ، فتقتضي فعلين متفقيْ اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : كيف تصنعُ أصنعُ ، ولا يجوز : كيف تجلسُ أذهبُ، ولا : كيف تجلسْ أجلسْ بالجزم ، فهي لا تعمل في الفعل شيئاً ، أي أنها

---

٣٣٠ – إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٢٤

٣٣١ – الشاهد الشعري الشاذ في النحو العربي ٢٠٦

غير مؤثرة ، ومع هذا فقد أجاز الكوفيون وقطرب المجازاة بـــ " كيف " ؛ لمشابهتها كلمات المجازاة [٣٣٢]

وقد ذهب بعض النحويين إلى جواز الجزم بـــ " كيف " إذا اقترنت بـــ " ما " ، نحو : كيفما تكن أكن[٣٣٣]

والفرق بين هذا الرأي ورأي الكوفيين وقطرب ، هو أن الكوفيين وقطرب أجازوا الجزم بها بلا قيد ، أما هذا الرأي فقد ربط الجواز باقترانها بـــ " ما " الزائدة .

قال ابن أبي الربيع – مشيراً إلى الجزم بـــ" كيف "سواء كانت مقترنة بـــ" ما " أو غير مقترنة بها – : " ... ما أنت فيه بالخيار إن شئت ألحقت ، وإن شئت لم تلحق ، وذلك : ما ، وأي ، وكيف ، وإن ، ومتى ، وأين ، هذه تأتي جازمة بـــ " ما " وبغيرها"[٣٣٤]

وبناء على هذه الآراء فالجزم بـــ " كيف " لا يعد انتقالاً من عدم التأثير إلى التأثير ، بل هي من عوامل الجزم التي تؤثر في الأفعال ، سواء عند مَنْ أطلق جواز الجزم بها ، أو قيده باقترانها بـــ " ما" الزائدة، أو عند من جعل اقترانها بـــ " ما " جائزاً .

أمَّا البصريون فقد منعوا إعمال " كيف " والمجازاة بها ، إذ أجاز سيبويه المجازاة بهـــا في المعنى لا في العمل ، فقد سأل الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ ، فقـــال : " هـــي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، وخرجها على الجزاء ؛ لأن معناها : علـــى أي حال تكن أكنْ"[٣٣٥]

فـــ " كيف " – إذاً – غير مؤثرة عند البصريين ، وإنما كانت عندهم غير عاملة للأسباب الآتية :

أولاً – أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ؛ ولأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، فلمَّا قصُرت عن أحد الأمرين ضعُفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

ثانياً – أنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما كان ذلك في " مَنْ" ، و" ما " ، و" أيّ " ، و" مهما" ، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن المجازاة.

---

٣٣٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٥ ، وينظر المغني ١ / ٢٧٠، ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٤٥٣

٣٣٣ – الهمع ٢ / ٤٥٣

٣٣٤ – البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٦٤١

٣٣٥ – الكتاب ٣ / ٦٠

ثالثاً – أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يُضطرّ إلى استعمال الاسم ، ولا ضرورة هنا ملجئة إلى المجازاة بها[٣٣٦]

وعلى رأي البصريين " كيف " غير مؤثرة في الأصل ، فلا تأثير لها في الفعل .

(٣) لو

" لو " حرف امتناع لامتناع ، وعبارة سيبويه : " لِمَا كان سيقع لوقوع غيره"[٣٣٧]

و" لو " تستعمل في أصل وضعها لتعليق ماض بماض، فيكون الفعل بعدها ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً إذا كان مدخولها مضارعاً.

ومعنى كونها للتعليق في الماضي أنها إذا دخلت على ثبوتين نفتهما ، أو نفيين أثبتتهما ، أو نفي وثبوت أثبتت النفي ونفت المثبت .

وقد تستعمل للتعليق في المستقبل حملاً على أختها " إنْ " الشرطية ، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً ومعنى إذا دخلت على المضارع، أو معنى لا لفظاً إذا دخلت على الماضي .

وزعم قوم أن استعمالها في المضي غالب ، وأنها تستعمل بمعنى "إنْ " للشرط في المستقبل ، وكونها بمعنى " إنْ " ذكره النحاة في أكثر من موضع[٣٣٨]

وأكثر القائلين بمجيء " لو " للتعليق في المستقبل بمعنى " إنْ " يرى أنها مثل " إذا " في كونها غير جازمة ، فلا تأثير لها في الفعل من ناحية الإعمال[٣٣٩]

إلا أنه قد ورد الفعل بعدها مجزوماً، فانتقلت من عدم التأثير إلى التأثير ، وشواهد ذلك كثيرة منها قول الشاعر[٣٤٠]:

---

٣٣٦ – ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٤

٣٣٧ – الكتاب ٤ / ٢٢٤

٣٣٨ – ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٨ ، وينظر الكتاب ١ / ٢٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤١

٣٣٩ – ينظر، رصف المباني ٣٦٠

٣٤٠ – البيت من الرمل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١ / ٢٤٣ برواية " لم يشأ " ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ؛ لأن الفعل مجزوم بـ " لم " ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ١١٠٨ ، والدرر ٥ / ٩٧ ، ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٢ / ٥٣٩ ، ويلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ٧٢، وتذكرة النحاة ٣٩ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٧١ ، والجنى الداني ٢٨٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦٤ ، والأشباه والنظائر ١ / ٣٣٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٨٤ ، والمعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٦ / ١٨

لو يشأ طارَ به ذو مَيعةٍ لاحقُ الآطال نَهدٌ ذو خُصَل

فقد جزم الفعل " يشأ " بـــ " لو " ، فاختلف في تخريجه:

(أ) أن الجزم بـــ " لو " ضرورة ؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط ؛ إذ هـــي موضـــوعة للشرط في الماضي ، فلا عمل لها ، وهذا ما ذهب إليه بعض النحـــويين – مـــنهم ابـــن الشجري – من جواز الجزم بها في الشعر[٣٤١]

(ب) أن الجزم بها حملاً على "إنْ "

(جـــ) وقيل : الجزم بها لغة مطردة

وخرَّجه ابن مالك على أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة " يشاء " ، فقـــال : يشاء " ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل في " عالم" ، و" خاتم" : عالم ، وخاتم[٣٤٢]

ومع نسبة ابن مالك وغيره القول بإجازة الجزم بـــ " لو " في الشعر إلى ابن الشـــجري إلا أنه مال إلى الرأي القائل بالمنع مطلقاً ، وأن ما ورد من الجزم بها ضرورة[٣٤٣]

ومما يؤكد صحة ذلك قول البغدادي : " وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جوَّز الجـــزم بـــ " لو " في الشعر غير موجود في أماليه ، وإنما أخبرنا بأنها جزمت في بيت ، وقـــد تكلم عليه في مجلسين من أماليه"[٣٤٤]

وعليه يتبين أن ما نسب إليه غير صحيح وخلاف مذهبه ، اللهم إلاَّ إن كان ذلـــك فـــي بعض كتبه ولم نطلع عليه ، فيكون له بذلك رأيان في إهمال " لو " وإعمالـــه إذا دخـــل على المستقبل. قال ابن الشجري – مفسراً السر في عدم الجزم بـــ " لو " – وإنمـــا لـــم تعمل وفيها معنى الشرط ؛ لمخالفتها حروف الشرط ، وذلك أنها لا تردُّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حروف العطف ، ألا ترى أنك تقول : إن قمت غداً قمت معك في معنى : إن تقم غداً أقم معك ، ولا تقول : لو قمت غداً قمت معك ، وإنما تقول : لو قمت أمـــس لقمـــت معك"[٣٤٥] وهذا ما نجده في قول بدر الدين بن مالك :" ولمَّا كانت " لو " للشـــرط فـــي الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف الأصل ، فلم تجزمه في سعة الكلام ، كما

---

[٣٤١] – ينظر ، الأمالي لابن الشجري ١ / ١٨٦ ، ١٨٧

[٣٤٢] – شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٣ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٢ ، ١٦٣٣

[٣٤٣] – شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، وشرح التسهيل ٤ / ٩٦ ، ٩٧

[٣٤٤] – خزانة الأدب ١١ / ٣٢٠

[٣٤٥] – أمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٧ ، ٢٨٨

تجزمه " إنْ " ، وإن كانت مثلها في الاختصاص بالفعل"[٣٤٦]

فكأن " لو " لمَّا كان يدخل على الماضي في أصل وضعه ؛ لأنه لتعليق مـاضٍ بمـاضٍ ، والماضي غير قابل للإعراب ، فلا يعمل فيه ، فإذا دخل على المضـارع كـان مقتضـى دخوله عليه أن يعمل فيه ؛ لأنه معرب ، إلا أنه لم يعمل فيه ؛ مراعاة لأصله الذي هـو الإهمال ؛ لأنه يدخل على الماضي ، فحمل في عدم الإعمال في المضارع إذا دخل عليـه على عدم إعماله في الماضي[٣٤٧]

ومن الشواهد التي جاءت فيها " لو " جازمة – أيضاً – قول الشاعر[٣٤٨]

تَامتْ فؤادك لو يُحزنْك ما صنعتْ إحدى نِساءِ بني ذُهل بن شيبانا

فجزم " يحزنك" بـ " لو" ، وخرجه ابن مالك على أنه من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً[٣٤٩]

---

[٣٤٦] – شرح التسهيل ٤ / ٩٦

[٣٤٧] – ينظر، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٥٢

[٣٤٨] – البيت من البسيط ، وهو للقيط بن زرارة في شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠ ، وشرح التسهيل ٤ / ٨٣ ، ٩٧ ، والمغني ٢٧١ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٨٤

[٣٤٩]) ينظر، شرح التسهيل ٤ / ٨٣ ، ٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٤ ، ١٦٣٥

الخاتمة

وبعد... ، فقد أظهر البحث عدداً من الاستنتاجات من أهمها :

- أن الآثار المغايرة للعوامل ألجأت النحويين إلى استحداث تخريجات أخرى للعوامل التي جاءت بآثار مغايرة لأصول العمل المعهود .
- أن النحاة – في الأعم الأغلب – لم يكونوا متفقين على صيغة تخريج معينة للمسألة الواحدة التي حملت أثراً مغايراً، بل إنهم انطلقوا من مبدأ الاجتهاد في وضع الحلول للصيغ التي تعترض الآثار الأصلية أو المعهودة؛ مما أدى إلى تشعب الآراء في المسألة الواحدة، ومن ثَمَّ فتح باب الخلاف على مصراعيه.
- أن النحويين في سبيل الخروج من الآثار المغايرة للعوامل استخدموا التضمين بوصفه مسلكاً سهلاً من مسالك التخريج ، فلجأوا إلى تضمين بعض الحروف معاني حروف أخرى، ومن ثم عملها ؛ لأنها جاءت بآثار مغايرة لآثارها المعهودة ، إلا أنَّ التضمين كان له جانباً سلبياً على القاعدة النحوية؛ إذ ساعد على إضعافها، نتيجة للاعتراف بمجيء العامل بأثر مغاير لأثره المعهود.
- أن معظم التخريجات التي لجأ إليها النحويون كانت لا تستند إلى واقع لغوي – في الأعم الأغلب – ، بل كانت مستوحاة من أخيلة النحويين في تصور الصيغ اللغوية نتيجة لمجيء العوامل بآثار تختلف عن آثارها المعهودة، مما أدى إلى إثقال الدرس النحوي بالكثير من الصعوبات .
- أن بعض الصيغ اللغوية أجبرت النحويين على إطلاق حكم الإجازة، ولاشك أن لهذا الحكم أثراً كبيراً في زلزلة أركان القاعدة النحوية– وإنْ كان اللجوء إليه أيسر من تصور أصول الصيغ اللغوية من خلال التقدير– إلا أن كثرة الإجازات لها مردود سلبي، إذ تساعد على تشرذم القاعدة النحوية .
- أن الوسائل التي استخدمها النحويون في سبيل المحافظة على الآثار الأصلية للعوامل جاءت متنوعة ؛ إذ استخدموا التقدير ، والحمل على المعنى ، والحمل على اللفظ ، والضرورة ، والإحالة على لهجات العرب ، وغير ذلك.
- أن تنوع الوسائل التي استخدمها النحويون في تخريج الأساليب المغايرة أدى إلى اتساع هوة الخلاف بينهم مما أدى بدوره إلى عسر هضم الدرس النحوي، وصعوبة

الإحاطة بأجزائه ، وهذا كله كان نتيجة للحفاظ على القاعدة النحوية، ومحاولة الإحاطة بكل ما هو خارج عنها.

☜ أن احتدام الخلاف بين النحاة القدامى في تخريج الأساليب المغايرة أدى إلى تعرضهم للنقد الشديد من بعض النحاة المحدثين والمعاصرين ، ومن الطريف أن بعضهم حاول استخدام هذه الأساليب المغايرة في فرض قواعد جديدة تصطدم مع ما استقر عليه الأقدمون .

☜ أن إصرار النحويين على إبقاء العامل في حيز تأثيره الموضوع له ، وعدم خروجه عن نطاق ذلك التأثير أدى إلى ابتكار تخريجاتٍ اتسمت بالابتعاد عن الواقع اللغوي، والجنوح إلى الطابع التعليلي ، كما أسفرت عن ظهور جملة من المصطلحات النحوية كظهور مصطلح التوهم، والحمل على المعنى، والحمل على اللفظ، والحمل على الجوار.

☜ أنَّ تنوع التخريجات التي لجأ إليها النحاة في تفسير الظواهر المغايرة كانت نتيجة طبيعية للتشبث بالقاعدة النحوية، فكانوا مجبرين على إيجاد الحلول المناسبة للتراكيب التي تصطدم بقواعدهم؛ رغبة منهم في المحافظة على القواعد المعهودة ؛ وحفاظاً عليها من خطر التصدع.

☜ أنَّ مجيء هذه الحالات المغايرة للأصول التي وضعها النحويون، دليل على ما تتمتع به الأدوات اللغوية من إمكان تبادل الآثار الإعرابية فيما بينها، ومن ثَمَّ فهي دليل على اتساع اللغة وحريتها في الحركة والتحول .

☜ أن الأفكار التي لجأ إليها النحاة لمساعدة القاعدة النحوية على الإحاطة بأكبر قدر ممكن من تلك التراكيب المغايرة أدت إلى نتائج سلبية لنظرية" العامل النحوي" ؛ إذ زادت من وعورة النحو العربي، وصعوبة الإحاطة به. وترتب على ذلك ظهور أصوات تنادي بالتخلي عن تلك النظرية ، وتصر على أنه لا حقيقة لوجود هذا العامل في اللغة .

☜ أن هذه الظاهرة وثيقة الصلة بالقراءات القرآنية ، ويبدو هذا من كثرة القراءات التي جاءت مخالفة لقواعد اللغة في نظر النحويين بعد أن أخضعوا القراءات القرآنية لقواعدهم .

☜ أن هذه الظاهرة وثيقة الصلة بالأحاديث النبوية ؛ إذ حملت عدداً من الآثار المغايرة التي أدت إلى مزيد من الخلاف في تخريجها ، ويبدو هذا واضحاً عند المؤيدين للاستشهاد بالحديث النبوي.

☜أنّ هذه الظاهرة وثيقة الصلة باللهجات العربية ؛ حيث اتسمت بعض تخريجات النحاة للأساليب المخالفة بعزوها إلى لهجات العرب ؛ إذ حملت تلك اللهجات عدداً لا يُستهان به من الآثار المغايرة للعمل المعهود لتلك الأدوات.

هذه أهم الاستنتاجات التي خرجت بها من دراستي لهذا الموضوع ، راجياً المولى – عز وجل – أن أكون قد وفقت في استظهارها.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة د / رمضان عبد التواب . الناشر.مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق نصر بهجة البيطار. مطبوعات المجلس العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ) دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن ، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق د . عبد الحسين الفتلي . ط الأردن ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- الأضداد لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت:٢٥٥هـ) تحقيق د.محمد عودة أبو جري، مراجعة: د.رمضان عبد التوّاب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري ، تحقيق عبد الإله نبهان ، مجمع اللغة العربية بدمشق ط الثانية ١٩٨٦ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ط٣، مطبعة عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (ت:٣٥٦هـ) مؤسسة جمال للطباعة، بيروت-لبنان (مطبعة دار الكتب).
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي ، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- لبنان ١٣٤٩هـ.
- الانتصاف من الإنصاف على هامش الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

☜ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين لأبي البركات الأنبا ري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ١٩٦١م

☜أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام المصري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة- بيروت ، ط السادسة ١٩٨٠م.

☜الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر ، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي- مطبعة العاني ، بغداد ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

☜ البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة-الرياض . د-ت.

☜البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

☜ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٩م.

☜ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

☜ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق وتعليق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد ، ط الأولى ١٩٩٢م.

☜ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد بن هشام الأنصاري، تحقيق: د.عباس مصطفى الصالحي: ط١، المكتبة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

☜ تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

☜ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

☜التعريفات: الجرجاني: أبو الحسن علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، المطبعة الحميدية المصرية ١٣٢١هـ.

☜توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٩٧٩ م .

☜توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق : أحمد محمد عزوز المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

☜ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت:٦٧١هـ)، مطبعة دار الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

☜ الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ط حلب، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

☜ الجمل في النحو للزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت (ط١) ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

☜الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر-بغداد ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

☜ جواهر الأدب للأربلي شرح وتحقيق د. حامد أحمد نيل ، القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

☜ حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام: الشيخ محمد الأمير الأزهري (ت:١٢٣٢هـ)، مطبعة مجازي، القاهرة، ١٣٧٢هـ.

☜حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، شرحها : تركي فرحان المصطفى . منشورات محمد علي بيضون . بيروت .ط الأولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م .

☜ حاشية الدماميني على مغني اللبيب ، المطبعة البهية ، مصر ، مطبوع مع حاشية الشمني على المغني .

☜ حاشية الشمني على مغني اللبيب ، المطبعة البهية . مصر د . ت

☜ حاشية الشيخ يس على التصريح للشيخ يس العليمي الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر ، (د.ت).

☜الحجة في القراءات السبع لابن خالويه(ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، د.ت.

☜ حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط الرابعة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

☜ الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ط الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

☜ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسيّ، عبد الله بن السيد، ت٥٢١هـ، تحقيق. سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

☜ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٩هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة المدني، ط٢، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

☜الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

☜دراسة في حروف المعاني الزائدة لعباس محمد السامرائي، مطبعة الجامعة، بغداد (ط١) ١٩٨٧م.

☜الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة .

☜الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق أحمد الخراط ، دار العلم ، دمشق ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

☜ *ديوان* أبي زبيد الطائي: جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف-بغداد ١٩٦٧م.

☜ديوان الأخطل ، تحقيق: أنطوان صالحاني، بيروت، ١٨٩١م

☜ديوان الأدب للفارابي تحقيق د. أحمد مختار عمر ، ومراجعة د. إبراهيم أنيس . القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.

☜ديوان امرىء القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٩ م.

☜ديوان جميل بن معمر جمع وتحقيق وشرح: د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، القاهرة (ط٢) ١٩٦٧م.

☜ديوان رؤبة ، نشر وليم بن الورد البروسي، لا يبزك ١٩٠٣م.

☜ ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرح عمر فاروق الطباع ، دار القلم ، بيروت ١٤٢٠ هـ - ١٩٨٢ م.

☜ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني-نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب -الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة ١٣٦٩هـ=١٩٥٠م.

☜ ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق دريـة الخطيب ، ولطفي الصقال ، دمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

☜ ديوان العجاج (رواية الأصمعي): تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق-بيروت ١٩٧١م.

☜ديوان العجير السلولي: صنعة: محمد نايف الدليمي ، مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الثامن، بغداد، ١٩٧٩م.

☜ ديوان علقمة الفحل بشرح الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال، ودريد الخطيب مراجعة: فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي-حلب (ط١) ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

☜ ديوان الإمام عليّ - كرّم الله وجهه - جمع عبد العزيز الكرم ، مطبعة كرم ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.

☜ ديوان عمر بن أبي ربيعة: تقديم: فوزي خليل عطوي- الشركة اللبنانية للكتاب- بيروت ١٩٦٨م.

☜ ديوان عنترة بن شداد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

☜ديوان الفرزدق: جمع وضبط وتقديم: الأستاذ علي خريس، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

☜ ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب-مطبعة العاني- بغداد (ط١) ١٣٨١هـ=١٩٦٢م.

☜ ديوان كثير عزة جمع وشرح : د. إحسان عباس، نشر وتوزيع-دار الثقافة- بيروت-لبنان ١٩٧١م.

☜ ديوان النابغة الجعدي ، نشر مارية نللينو ، روما ١٩٥٣ م.

☜ ديوان النمر بن تولب ، صنعة د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٩م.

☜ رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، ط دمشق ١٩٥٧ م.

☜السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت:٣٣٤هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف ، مصر، (د.ت).

☜سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : حسن هنداوي . دار القلم . دمشق ط الأولى١٩٨٥ م .

☜ الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري لقاسم كتاب عطا الله، رسالة ماجستير، ط بابل، ٢٠٠١م.

☜ شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغري الحديثة- النجف (ط١) ١٩٧٤م.

☜ شرح أبيات سيبويه للسيرافي، أبو محمد بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

شرح الأبيات المشكلة الإعراب (كتاب الشعر) لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

☜ شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ط الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٠ م .

☜ شرح أشعار الهذليين (صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني-القاهرة د.ت.

☜ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدّم له ووضع فهارسه : حسين حمد إشراف د / إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

☜شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حققه و ضبطه و شرح شواهد ووضع فهارسه د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .ط دار الجيل . بيروت.

☜ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد البدوي المختون ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

☜ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د / صاحب أبو جناح . العراق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

☜ شرح الحدود النحوية للفاكهي، دراسة وتحقيق: زكي فهمي الآلوسي- مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ١٩٨٨م.
☜ شرح الحماسة للمرزوقي ، نشر أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، القاهرة ط الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.
☜ شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب - طبعة دار الكتب العلمية
☜ شرح الشافية للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققهما وشرح غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ط ، دار الفكر العربي .
☜ شرح شواهد المغني لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح وتعليق: أحمد ظافر كوجان، طبع ونشر لجنة التراث العربي ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م
☜شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .
☜شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية . ط الأولى ١٩٧٧ م
☜شرح عيون الإعراب للمجاشعى تحقيق وتعليق د/ عبد الفتاح سليم ط. دار المعارف ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
☜ شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ت:٥٧٧هـ): دراسة وتحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة الآثار والتراث، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
☜ شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١٢، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
☜شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد الهريدي . دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
☜شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي بالقاهرة .
☜ شرح موطأ الإمام مالك للزرقاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
☜ شعر الخوارج ، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧٤م.

☜ الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، دار الثقافة، بيروت–لبنان، ط٤، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

☜شفاء العليل للسلسيلي ، دراسة وتحقيق د / الشريف عبد الله على الحسيني البركاني ط بيروت

☜ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين بن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، طبع دار آفاق عربية للصحافة والنشر –بغداد ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

☜صحيح البخاري بحاشية الندى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٩٧٨ م .

☜ صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي (د. ت)

☜ ضرائر الشعر: ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

☜ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي للدكتور خليل أحمد عمايرة، الأردن (ط١) ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

☜ العوامل المائة النحوية في أصول العربية: عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاني (ت:٩٠٥هـ) تحقيق وتقديم د. البد راوي زهران ، دار المعارف، القاهرة، ط٢، (د.ت).

☜الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ط الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

☜ الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم ، تحقيق ودراسة د. عمر حمدان الكبيسي ، مكة المكرمة ط الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

☜ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله الزمخشري . ط دار الفكر . بيروت .

☜ الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.

☜ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين الهندي ، ضبط وتفسير : بكري حياني ، تصحيح وفهرسة : صفا السقا ، نشر وتوزيع : مكتبة التراث الإسلامي ، حلب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٤ م.

☜ لسان العرب لجمال الدين بن منظور المصري ، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١٠هـ)، دار صادر-بيروت ١٩٥٦م.

☜ لمع الأدلة في أصول النحو لكمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني-مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

☜اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن ، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

☜ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة لغالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة-بغداد ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

☜ لهجة قبيلة أسد لعلي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (ط١) ١٩٨٩م.

☜ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، بيروت ط الثانية ١٩٨١ م.

☜ مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، نشر وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف-مصر- النشرة الثانية ١٩٦٠م.

☜ مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٥٥م.

☜ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود.عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

☜ مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم القشيري ، تحقيق محمد ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ط السادسة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

☜ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، نشر، ج. براجشتراسر، المطبعة الرحمانية-مصر ١٩٣٤م.

☜ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

☜ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر أحمد محمد ، ط المدني. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

☜ المسائل العسكريات لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة-بغداد (ط١) ١٩٨٢م.

☜المساعد على تسهيل الفوائد(شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق . د .محمد كامل بركات .ط . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

☜ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت (ط٢) ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

☜ معاني القرآن: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت ٢١٥هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت- عالم الكتب ١٩٨٥م.

☜ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق :د عبد الجليل عبده شلبي ط عالم الكتب ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

☜معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة أ . محمد علي النجار ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب .

☜ معجم شواهد العربية: عبد السلام محمد هارون، مطابع الرجوي-القاهرة (ط١) ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

☜ معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

☜ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد : إميل بديع يعقوب .دار الكتب العلمية . بيروت ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.

☜ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني-القاهرة د-ت

☜ المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى الضبّي (ت:١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٩هـ.

☜ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين بن أحمد العيني (ت:٨٥٥هـ) على هامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، مطبعة بولاق.

☜ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ١٩٨٢ م.

☜المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

☜ المقرب لابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد ١٩٨٦م.

☜ الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

☜ المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي للدكتور / عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي- بيروت (ط١) ١٩٧٨م.

☜ الموفي في النحو الكوفي لأبي طلحة، عبد القادر، صدر الدين بن عبد الله بن عبد القادر بن عبد الله بن حسن الكنغراوي، الاستانبولي، الحنفي السلفي، (١٣٤٩هـ).
شرح وتعليق وتوضيح : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د.ت).

☜ النشر في القراءات العشر: ابن الجزري: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان د.ت.

☜ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: د. حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع-عمان (ط١) ٢٠٠٠م.

☜ النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الكويت (ط١) ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

☜ النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت:٢١٥هـ)، تصحيح وتعليق: سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).

☜ هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش أوضح المسالك.

☜همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ : جلال الدين عبد الله السيوطي تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، ط . دار البحوث العلمية . ط الأولى (بدون) .